ظلامة أم كلثوم

«تحقيق ودراسة»

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

الطبعة الثانية

2007م. - 1428 هـ.ق

المركز الإسلامي للدراسات

_____

_____

_____

ظلامة أم كلثوم

«تحقيق ودراسة»

السيد جعفر مرتضى العاملي

المركز الإسلامي للدراسات

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم:

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله، والصلاة والسلام على خير خلقه، وأشرف بريته، محمد وآله الطاهرين، واللعنة على أعدائهم أجمعين، إلى قيام يوم الدين.

وبعد..

فقد كثر السؤال عن حقيقة زواج السيدة أم كلثوم بنت أمير المؤمنين علي عليه الصلاة والسلام، بعمر بن الخطاب.. ربما لأن الأجوبة التي يسمعها السائلون لا تأتي عادة على درجة كافية من الوضوح والقوة، بل تكون في الغالب ممزوجة بقدر كبير من الترديد والشك والارتياب، الأمر الذي يدعو إلى المزيد من تداول الحديث حول هذا الأمر، وانتقال هذا الشك إلى آخرين عن هذا الطريق.. وليكثر بذلك السائلون، ولتزيد معاناة المسؤولين..

فمست الحاجة إلى التعرض لبحث هذه القضية بالمقدار الذي يعطي تصوراً عن حقيقة ما جرى.. وكانت حصيلة معاناة ذلك هو

هذا البحث الذي نقدمه إلى القارئ الكريم، على أمل أن يجد فيه ما يكفي للإجابة على ما يراود فكره من تساؤلات، وما يثيره الإبهام في هذا الأمر من شكوك.

وإذا جاز لي أن أثقل على من يطالع هذا البحث بشيء، فإن رجائي الأكيد منه هو أن لا يبخل علي بما يراه ضرورياً في توضيح المراد، أو تصحيح المفاد، فإني لا أبرئ نفسي من الخطأ والزلل..

والله هو العاصم والولي.. ومنه نطلب التوفيق والسداد، والهداية إلى طريق الرشاد، إنه ولي قدير.

والحمد لله، والصلاة والسلام على محمد وآله الطاهرين.

شهر محرم الحرام سنة 1423 هـ. بيروت.

جعفر مرتضى العاملي

تمهيد وتوطئة

سؤالان:

لقد ورد علينا سؤال يقول:

ما السبب في أنه ليس لأم كلثوم ذكر كثير، مثل السبطين وزينب «عليهما السلام»؟!.

وورد سؤال آخر يقول:

فقد تم إثبات عدم زواجها من الثاني.. إذن فمن هو زوجها؟ وهل كان ثمة من أطفال؟

الجواب عن السؤال الأول:

ونقول في الجواب عن السؤال عن السبب في عدم ذكر أم كلثوم كثيراً، ما يلي:

إنه مع وجود الأئمة الأطهار «عليهم السلام»، ومع وجود السيدة زينب «عليها السلام»، فإن طبيعة الأمور تقضي بأن تكون الحركة العامة والفاعلة والمؤثرة هي لهؤلاء، دون سواهم.

وذلك لأنهم القادة الحقيقيون ولهم دون غيرهم السيادة، ولا يسمح الوجدان، والإنصاف والدين، لأحد سواهم أن يدخل في وهمه أن يجاريهم، فضلاً عن أن يتقدمهم، أو أن يعتقد لنفسه حقاً في شيء من ذلك دونهم.

علي عليه السلام مع الرسول صلى الله عليه وآله:

وقد كان هذا هو حال علي «عليه السلام» مع رسول الله «صلى الله عليه وآله»، فإنك لا تكاد تجد ذكراً كثيراً لأمير المؤمنين «عليه السلام» آنئذ، إلا في حدود العمل بالواجب الموكل إليه، وتنفيذ أوامر رسول الله «صلى الله عليه وآله». فكان «عليه السلام» الرجل السامع المطيع لله ولرسوله. الذي لا يجيز لنفسه أن يكون له صوت أو حركة إلا في سياق الاستجابة إلى ما يطلبه رسول الله منه، ويدفعه إليه.

وذلك يجعلك تشعر أن رسول الله «صلى الله عليه وآله» هو المتصرف في الأمور، وهو وحده الذي يحكم ويقرر في كل شيء، أما علي «عليه السلام»، فإنك تكاد لا تشعر بأنه موجود أصلاً، إلا على النحو الذي أشرنا إليه..

أما غير علي صلوات الله وسلامه عليه، فإنهم كانوا جريئين على رسول الله «صلى الله عليه وآله»، فهم يعترضون ويجادلون، ويقترحون، ويرفضون، بجرأة تارة، ويقبلون على مضض أخرى، أو عن رضى ثالثة، ثم تعلو أصواتهم في بعض الحالات، حتى إذا جاء التهديد الإلهي كما حصل بالنسبة لقوله تعالى: **(يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللهُ يَعْصِمُكَ مِنَ**

النَّاسِ إِنَّ اللهَ لاَ يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ)[1].. فإنهم يستكينون ويسكتون حتى لا تكاد تسمع لهم صوتاً إلا على سبيل الهمس والإشارة.

ولم يكن علي «عليه السلام» كهؤلاء أبداً، بل هو يرى أن للنبي «صلى الله عليه وآله» - دون سواه - الأمر والنهي، والقرار. والموقف. وليس عليه هو وعلى غيره إلا السمع والطاعة، والانقياد والتسليم..

وقد كان هذا هو الفرق أيضاً بين عائشة وأم سلمة في بيت رسول الله «صلى الله عليه وآله».

وكان ذلك هو حال الحسنين مع أبيهما صلوات الله وسلامه عليهم. وحال الحسين عليه السلام مع الإمام الحسن عليه السلام.

وهكذا كان حال هارون مع موسى، فإن حال هؤلاء جميعاً لا يختلف عن حال علي مع رسول الله «صلى الله عليه وآله».

الزهراء.. وزينب عليهما السلام:

فلا غرابة إذن في أنك لو رجعت إلى حياة الزهراء سلام الله عليها في عهد رسول الله «صلى الله عليه وآله»، ومع علي «عليه السلام»، فإنك لا تجد لها حركة ظاهرة ولا نشاطاً بارزاً، خصوصاً فيما يرتبط بالنشاطات الاجتماعية، أو السياسية، أو الثقافية العامة وما إلى ذلك، كما ربما يتوقعه بعض من يدعو إلى إعطاء أدوار للمرأة

---

(1) الآية 67 من سورة المائدة.

في هذه الأيام (!!!).

فلم تكن لها نشاطات اجتماعية، كالقيام بمشاريع رعاية أيتام، أو مساعدة فقراء، أو عجزة. ولا نشاطات ثقافية كإلقاء محاضرات. ولا مشاركة في ندوات، ولا ممارسة لأعمال سياسية، ولا تواجد لها في المواقع الإدارية العامة، ولا كان لها دور في مجلس الشورى.. ولا.. ولا.. ولا..

وكذلك الحال بالنسبة للسيدة زينب «عليها السلام»، فإن دورها الظاهر إنما هو في قضية كربلاء، ودور الزهراء «عليها السلام» الظاهر إنما هو فيما جرى بعد رسول الله «صلى الله عليه وآله».. وفيما عدا ذلك، فإن الحركة والنشاط بمختلف أشكاله إنما كان لأبيها «عليها السلام»، ولأمير المؤمنين، وللحسنين صلوات الله عليهم وعلى أبنائهم الأئمة الطاهرين.

وقد كان نفس تجسد كمال الزهراء «عليها السلام». ونفس وجودها المقدس هو المطلوب، وهو الغاية. وكذا الحال في زينب وخديجة، وأم سلمة، وغيرهن من النساء. وقد تحدثنا عن هذا الأمر في كتابنا: «مأساة الزهراء عليها السلام»، فليراجع..

فلا معنى إذن لأن نطلب من أم كلثوم «عليها السلام» نشاطاً يضارع ما نراه من الحسنين «عليهما السلام»، أو حتى من زينب «عليها السلام».

الجواب عن السؤال الثاني:

وأما بالنسبة لقولكم في سؤالكم الثاني: إنه قد تم إثبات عدم زواجها من الثاني؟ وهل كان ثمة من أطفال؟..

فنقول:

إن ذلك لم يتم إثباته بشكل حاسم وأكيد.. بل إن أهل السنة يؤكدون وقوع هذا الزواج[1] وهناك روايات عديدة من طرق السنة والشيعة تؤكد وقوعه.

---

(1) راجع على سبيل المثال: تاريخ الإسلام للذهبي ج26 ص136 وج4 ص137 وراجع: البحار ج78 ص382 عن الخلاف للشيخ الطوسي «رحمه الله»، والغدير للأميني ج6 ص136 والبداية والنهاية (ط دار إحياء التراث العربي - سنة 1413 هـ) ج7 ص156 و157 والسنن الكبرى للبيهقي ج7 ص70 والمنمق ص426 والكامل في التاريخ (ط دار صادر) ج2 ص537 وغيرها. وإرشاد الساري ج5 ص84 وعن تاريخ الأمم والملوك (ط دار المعارف) ج4 ص260. وراجع: طبقات ابن سعد (ط ليدن) ج3 قسم1 ص240 و190 ومجمع الزوائد ج8 ص398 وفتح الباري ج6 ص60 وج13 ص41 وكنز العمال ج12 ص570 و571 وج15 ص716 والخصائص الكبرى ج1 ص105 والتحفة اللطيفة ج1 ص394 و 19 والمستطرف (ط دار الجيل - سنة 1413هـ) ص548. وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج19 ص351 وسنن سعيد بن منصور ج1 ص146 و 147 وعن تاريخ ابن عساكر ج2 ص80.

وعدد من الروايات الواردة من طريق الخاصة عن الأئمة «عليهم السلام» صحيح ومعتبر من حيث السند.

وقد ادعى الشيخ التستري تواترها.[1] ولكنها دعوى يصعب إثباتها، نعم هي روايات مستفيضة بلا ريب.

ولكن ثبوت هذا الزواج، لا يعني أنه قد جاء في سياقه الطبيعي والمألوف.. إذ أن ثمة تأكيداً قوياً على أن هذا الزواج قد تم على سبيل الجبر والقهر. وقد نجد ما يؤيد ذلك ويدل عليه في روايات أهل السنة أيضاً.

ونحن نجمل الحديث حول هذه القضية في ما يأتي من فصول..

---

(1) قاموس الرجال ج10 ص406.

القسم الأول

حديث الزواج بين الأخذ والرد

الفصل الأول

من النصوص والآثار

روايات هذا الزواج:

إن في روايات زواج أم كلثوم بنت أمير المؤمنين «عليه السلام» بعمر بن الخطاب الكثير من الاختلاف، والتباين.

وسوف يفرض هذا البحث علينا التعرض إلى كثير من الجزئيات والخصوصيات والتفاصيل التي وردت في الروايات المختلفة، لكن تسهيل الأمر على القارئ، يفرض علينا أيضاً أن نقدم له من النصوص ما يستطيع أن يعطيه تصوراً أولياً لموضوع البحث.

وقد رأينا أن نختار نصوصاً يوردها أهل السنة، ويتحفظ الشيعة على بعض الخصوصيات الواردة فيها..

ثم نورد نصوصاً أخرى وردت في مصادر الشيعة الإمامية. ويتحفظ أهل السنة على بعض الخصوصيات الواردة فيها. فنقول:

نصوص رواها أهل السنة:

إن الأحاديث التي رواها أهل السنة، كثيرة ومتنوعة، ونكتفي هنا بذكر النص الذي أورده أحمد زيني دحلان، فإنه كاف في بيان ما

نرمي إليه، والنص هو التالي:

«أخرج أبو يعلى والطبراني: أن عمر بن الخطاب (رض) خطب من علي ابنته أم كلثوم رضي الله عنهما، بنت فاطمة رضي الله عنها، وقال: سمعت رسول الله «صلى الله عليه وآله» وسلم يقول: كل سبب ونسب ينقطع يوم القيامة ما خلا سببي ونسبي، وكل بني أنثى عصبتهم لأبيهم ما خلا ولدي فاطمة فإني أبوهم وعصبتهم.

ثم قال عمر: وإني وإن كانت لي صحبة للنبي «صلى الله عليه وآله» فأحببت أن يكون لي معها سبب ونسب.

وقصة تزوج عمر بأم كلثوم بنت علي رواها الأئمة من طرق كثيرة، منهم الطبراني، والبيهقي، والدارقطني.

وأكثر طرق الحديث مروية عن أكابر أهل البيت النبوي، منهم جعفر الصادق، عن أبيه محمد الباقر، عن أبيه زين العابدين، أن عليا عزل بناته لولد أخيه جعفر بن أبي طالب رضي الله عنه، فلقي عمر عليا رضي الله عنه، فقال: يا أبا الحسن، أنكحني ابنتك أم كلثوم بنت فاطمة بنت رسول الله «صلى الله عليه وآله»:

فقال: قد حبستهن لولد أخي جعفر.

فقال عمر: والله، ما على وجه الأرض يرصد من حسن صحبتها ما أرصد، فأنكحني يا أبا الحسن.

فقال علي: إنها صغيرة.

فقال عمر: ما ذاك بك، ولكن أردت منعي، فإن كانت كما تقول

فابعثها إلي.

وفي رواية أنه لما قال له: إنها صغيرة قال له: ما بي حاجة إلى الباءة، ولكن سمعت رسول الله «صلى الله عليه وآله» يقول: كل سبب ونسب ينقطع يوم القيامة ما خلا سببي ونسبي. وكل بني أنثى عصبتهم لأبيهم ما خلا ولد فاطمة، فأنا أبوهم وعصبتهم؛ فأحببت أن يكون لي من رسول الله سبب ونسب.

وفي رواية: وإنه كان لي صحبة، فأحببت أن يكون لي معها سبب.

فقال علي: إن لي أمراء حتى أستأذنهم.

وفي رواية: إن لي أسدين حتى أستأذنهما، يعني الحسن والحسين، فاستأذن ولد فاطمة، فأذنوا له».

وفي رواية: أنه لما استأذنهما، يعني الحسن والحسين وقال: إني كرهت أن أقضي أمراً دونكما، فسكت الحسين، لكون أخيه الحسن أكبر منه، وتكلم الحسن، فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال: يا أبتاه، فمن بعد عمر صحب رسول الله «صلى الله عليه وآله»، وتوفي وهو عنه راض، ثم ولي الخلافة فعدل.

فقال له أبوه: صدقت، ولكن كرهت أن أقطع أمراً دونكما، ثم قال لها علي: انطلقي إلى أمير المؤمنين، فقولي له: إن أبي يقرئك السلام، ويقول لك: إنا قد قضينا حاجتك.

وفي رواية: فأعطاها حلة، وقال لها: قولي له: هذا البرد الذي قال

لك.

فقالت ذلك لعمر، فقال: قولي له قد رضيت، حصان كريم، ما أحسنها وأجملها، ووضع يده على ساقها.

وفي رواية: فضمها إليه، فقالت: تفعل هذا؟ لولا أنك أمير المؤمنين لكسرت أنفك، ثم خرجت حتى أتت أباها، فأخبرته الخبر قالت: «بعثتني إلى شيخ سوء».

فقال: يا بنية، إنه زوجك. ثم زوجه إياها، فجاء عمر إلى مجلسه بين الروضة والمنبر، حيث مجلس المهاجرين والأنصار، وذكر لهم الخبر.

وفي رواية قال لهم: رفئوني. أي قولوا لي: بالرفاه والبنين.

فقالوا: بمن يا أمير المؤمنين؟

فقال: تزوجت أم كلثوم بنت علي، سمعت رسول الله «صلى الله عليه وآله»، ثم ذكر لهم الحديث السابق.

وجعل لها مهراً أربعين ألفاً. فولدت له زيداً ورقية، ولم يعقبا، ومات عمر عنها، وتزوجها بعده ابن عمها عون بن جعفر بن أبي طالب، فمات عنها، وتزوجها بعده أخوه محمد بن جعفر، فمات عنها. وتزوجها بعده أخوه عبد الله بن جعفر، فماتت عنده، ولم تلد لأحد من الثلاثة شيئاً[1].

---

(1) الفتوحات الإسلامية ج2 ص455 و 456.

نصوص رواها الشيعة الإمامية:

وأما النصوص التي رواها الشيعة، فنذكر منها ما يلي:

من كتاب الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عمير، عن هشام بن سالم، عن أبي عبد الله «عليه السلام»: لما خطب عمر إلى أمير المؤمنين «عليه السلام» قال له «عليه السلام»: إنها صبية.

قال فأتى العباس فقال: ما لي؟ أبي بأس؟!

فقال له: وما ذاك.

قال خطبت إلى ابن أخيك فردني (وفي نص المرتضى: فدافعني وصانعني وأنف من مصاهرتي) أما والله لأعورن زمزم، ولا أدع لكم مكرمة إلا هدمتها، ولأقيمن عليه شاهدين أنه سرق. ولأقطعن يمينه، فأتاه العباس فأخبره، وسأله أن يجعل الأمر إليه، فجعله إليه[1].

وقد رواها: علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير.. والسند معتبر، كما هو ظاهر.

وعن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن هشام بن سالم، وحمّاد، عن زرارة، عن أبي عبدالله «عليه السلام» في

---

(1) الكافي ج5 ص346 والبحار ج42 ص94 ورسائل المرتضى (المجموعة الثالثة) ص149 و150 ومرآة العقول ج20 ص44 و 45 ووسائل الشيعة (ط المكتبة الإسلامية) ج20 باب 10 من أبواب عقد النكاح وأولياء العقد. وراجع: الصراط المستقيم ج3 ص130 والشافي ج3 ص272.

تزويج أم كلثوم، فقال: إن ذلك فرج غصبناه[1].

وقال البياضي «رحمه الله»: «قد روى أهل المذاهب الأربعة عن جعفر بن محمد بن مالك الكوفي مسنداً إلى الصادق «عليه السلام»: أنه قال: ذلك فرج غصبنا عليه. وروته الفرقة المحقة أيضاً»[2].

وقد وصف المجلسي كلاً من هذين الحديثين ـ أي حديث هشام بن سالم، وحديث زرارة ـ بأنه: حسن. لكنه قال: إن هذين الخبرين لا يدلان على وقوع تزويج أم كلثوم من عمر[3].

وروي في الكافي بسند موثق عن حميد بن زياد، عن ابن سماعة، عن محمد بن زياد، عن عبد الله بن سنان، ومعاوية بن عمار، عن أبي عبد الله «عليه السلام» قال: سألته عن المرأة المتوفى عنها زوجها: أتعتد في بيتها، أو حيث شاءت؟.

قال: حيث شاءت، إن علياً لما توفي عمر أتى أم كلثوم، فانطلق بها إلى بيته[4].

---

(1) الكافي ج5 ص346 والبحار ج42 ص106 وراجع: الإستغاثة، ورسائل المرتضى (المجموعة الثالثة) ص149 و 150 وبحار الأنوار ج42 ص 106.

(2) الصراط المستقيم ج3 ص130.

(3) مرآة العقول ج20 ص42.

(4) الكافي ج6 ص115 ووسائل الشيعة (ط المكتبة الإسلامية) ج15 باب 32 أبواب العدد.

وروي أيضا نحو ذلك بسند صحيح. فقد روى محمد بن يعقوب الكليني عن محمد بن يحيى وغيره، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسين بن سعيد، عن النضر بن سويد، عن هشام بن سالم، عن سليمان بن خالد، قال: «سألت أبا عبد الله «عليه السلام» عن امرأة توفي عنها زوجها أين تعتد؟ في بيت زوجها تعتد؟ أو حيث شاءت»؟!.

قال: حيث شاءت. ثم قال: إن علياً «عليه السلام» لما مات عمر أتى أم كلثوم، فأخذ بيدها، فانطلق بها إلى بيته[1].

وعن الشعبي قال: نقل علي رضي الله عنه أم كلثوم بعد قتل عمر رضي الله عنه بسبع ليال. ورواه سفيان الثوري في جامعه وقال: لأنها كانت في دار الإمارة[2].

وعن جعفر، عن أبيه «عليهما السلام»: «نقل علي بن أبي طالب ابنته أم كلثوم في عدتها، حين مات زوجها عمر بن الخطاب، لأنها كانت في دار الإمارة»[3].

وروى الشيخ عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن جعفر بن محمد

---

(1) الكافي ج6 ص115 و116 ووسائل الشيعة (ط المكتبة الإسلامية) ج15 باب 32 من أبواب العدد.

(2) السنن الكبرى ج7 ص436 وكنز العمال ج9 ص694.

(3) النوادر لفضل الله بن علي الراوندي ص186.

القمي، عن قداح عن جعفر، عن أبيه «عليه السلام» قال: ماتت أم كلثوم بنت علي «عليه السلام» وابنها زيد بن عمر بن الخطاب في ساعة واحدة، لا يدرى أيهما هلك قبل، فلم يورث أحدهما من الآخر، وصلي عليهما جميعاً[1].

وروى أبو القاسم الكوفي: ـ ونسب ذلك إلى رواية مشايخه عامة ـ أن عمر بعث العباس إلى علي يسأله أن يزوجه بأم كلثوم، فامتنع.

فأخبره بامتناعه فقال: أيأنف من تزويجي؟، والله، لئن لم يزوجني لأقتلنه.

فأعلم العباس علياً «عليه السلام» بذلك فأقام على الامتناع. فأعلم عمر بذلك، فقال عمر: أحضر في يوم الجمعة في المسجد، وكن قريباً من المنبر لتسمع ما يجري، فتعلم أني قادر على قتله إن أردت.

فحضر، فقال عمر للناس: إن ههنا رجلا من أصحاب محمد وقد زنى، وقد اطلع عليه أمير المؤمنين وحده، فما أنتم قائلون.

فقال الناس من كل جانب: إذا كان أمير المؤمنين اطلع عليه فما الحاجة إلى أن يطلع عليه غيره، وليمض في حكم الله.

فلما انصرف طلب عمر من العباس أن يعلم علياً بما سمع. فوالله، لئن لم يفعل لأفعلن.

فأعلم العباس علياً بذلك.

---

(1) تهذيب الأحكام ج9 ص363 والوسائل ج26 باب 5 ح1.

فقال «عليه السلام»: أنا أعلم أن ذلك يهون عليه، وما كنت بالذي يفعل ما يلتمسه أبداً..

فأقسم عليه العباس أن يجعل أمرها إليه، ومضى العباس إلى عمر فزوجه إياها[1].

وقد اعتبر صاحب الإستغاثة.. أن نفس جعل علي «عليه السلام» أمر ابنته هذه دون سواها إلى العباس دليل على وجود قهر وإجبار كان قد مورس ضد علي «عليه السلام».

بل لقد ورد في نص آخر: أنه أمر الزبير أن يضع درعه على سطح علي، فوضعه بالرمح، ليرميه بالسرقة[2].

وقال السيد المرتضى: «وعمر ألحّ على علي «عليه السلام»، وتوعده بما خاف علي على أمر عظيم فيه من ظهور ما لم يزل يخفيه، فسأله العباس ـ لما رأى ذلك ـ رد أمرها إليه، فزوجها منه».

وقال في أعلام الورى: قال أصحابنا: إنما زوّجها منه بعد مدافعة كثيرة، وامتناع شديد، واعتلال عليه بشيء بعد شيء حتى ألجأته الضرورة إلى أن رد أمرها إلى العباس بن عبد المطلب، فزوجها

---

(1) الإستغاثة (ط النجف) ص92 ـ 96. وقد أشار إلى ذلك في تلخيص الشافي ج2 ص160 ومجموعة رسائل الشريف المرتضى (المجموعة الثالثة) ص149 و 150 والصراط المستقيم ج3 ص130.

(2) الصراط المستقيم ج3 ص130.

إياه[1].

(1) البحار ج42 ص93 عن إعلام الورى ص204.

الفصل الثاني

الإختلاف.. والتناقض

بداية هذا الفصل:

وغني عن البيان: أنه إذا ظهرت التناقضات في النصوص التي تثبت حدثاً مّا، فإن الريب والشك في صحة تلك النصوص يصبح مبرراً وطبيعياً. بل إنه يفرض نفسه على الباحث، ويضطره للسعي لتميز الصحيح من المكذوب من تلك النصوص، هذا إن لم نقل: إن ذلك قد يثير في نفسه الشك في أصل صدور ذلك الحدث..

واللافت في قصة زواج أم كلثوم بعمر بن الخطاب، وجود تناقض شديد جداً بين نصوصها كما سيظهره هذا العرض المقتضب الذي نورده في هذا الفصل..

تناقض روايات أهل السنة:

إننا لا نبالغ إذا قلنا: إنك تجد التدافع والتناقض ظاهراً وكبيراً، ومستوعباً في روايات أهل السنة ونصوصهم التاريخية لهذا الحدث. وقلما تجد ذلك في روايات الشيعة الإمامية رضوان الله تعالى عليهم، وقد أشار الشيخ المفيد q في المسائل السروية إلى هذا التناقض الشديد

بين روايات أهل السنة حول تزويجها رحمها الله [1] فراجع.

1 ـ التناقضات حول الأم وولدها:

ونذكر من هذه التناقضات: أن الروايات تارة تقول: إن عمر أولدها ولداً اسمه زيد[2].

وأخرى تقول: إنها ولدت له زيداً ورقية،[3] وفي نص آخر:

---

(1) مصنفات المفيد، المسائل السروية (ط المؤتمر العالمي للشيخ المفيد) ج7 ص88 ـ 90. وراجع أيضا: المجدي في أنساب الطالبيين ص127.

(2) البداية والنهاية ج5 ص330 وسنن البيهقي ج7 ص70 و 71 وفيه: أنه ضرب ليالي قتال ابن مطيع ضرباً لم يزل ينهم له حتى توفي. وراجع: المعارف ص188 وغيره. ورواه في ذخائر العقبى ص170 و 171 عن الزهري، وعن ابن عمر في الإستيعاب. وتاريخ الإسلام للذهبي ج4 ص137 والتحفة اللطيفة للسخاوي ج1 ص19 ومآثر الإنافة ج1 ص89 ومختصر تاريخ دمشق ج9 ص160 والطبقات الكبرى لابن سعد ج8 ص464 وإفحام الأعداء والخصوم ص131 و132 والذرية الطاهرة ص161 و 162.

(3) نساء أهل البيت لخليل جمعة ج1 ص660 وصفة الصفوة (ط دار الوعي حلب ـ سنة 1389هـ) ج1 ص275. والكامل في التاريخ ج2 ص54 والبداية والنهاية ج7 ص156 و157 والإمتاع والمؤانسة ج2 ص81 وتاريخ المدينة لابن شبة ج2 ص275. وراجع: المعارف ص185 وراجع: سيرة ابن إسحاق ص248 وطبقات ابن سعد ج8 ص463 والذرية الطاهرة ص164 و 161 و 162 وإفحام الأعداء والخصوم

فاطمة وزيدا.(1).

قال أبو عمر وغيره: ولدت أم كلثوم لعمر: زيداً الأكبر ورقية[2].

وقالوا تارة: إن زيداً هذا قد مات وهو صغير[3].

وقالوا تارة أخرى: إنه عاش حتى صار رجلاً.

بل قالوا: إن زيداً هذا هو الذي لطم سمرة بن جندب عند معاوية حين تنقص علياً[4].

وذكروا أيضاً: أن رقية قد تزوجت من إبراهيم بن نعيم النحام[5].

ونجد من جهة أخرى أن ثمة روايات تقول: إن عمر قد قتل قبل

ص131 ونهاية الأرب ج 19 ص 391 وتاريخ عمر بن الخطاب ص 266 وأخبار الزينبات ص124.

(1) المعارف ص185.

(2) ذخائر العقبى ص170 وراجع: طبقات ابن سعد (ط ليدن) ج3 قسم1 ص190 وج5 ص127 وإفحام الأعداء والخصوم ص165 ج1 والإستيعاب ج4 ص491 ونور الأبصار ص103 (مطبعة عاطف، مصر ـ سنة 1384) وتاريخ عمر بن الخطاب ص265.

(3) مختصر تاريخ دمشق ج9 ص160.

(4) العقد الفريد ج6 ص70.

(5) الطبقات لابن سعد (ط ليدن) ج5 ص127 وراجع: المحبَّر 54 و 101 وأسد الغابة ج1 ص44 و 55 والمعارف ص185 وأخبار الزينبات ص 125.

دخوله بها[1]. فكيف تكون ولدت زيداً، أو رقية أو فاطمة؟.

والزرقاني أيضاً لم يرتض ولادة زيد لعمر من أم كلثوم. حيث قال: إن عمر قد مات عنها قبل بلوغها[2].

كما أن المسعودي لم يذكر زيداً في أولاد عمر.

ومن تناقضات روايات القسم الأول: أنها تارة تقول: إن لزيد بن عمر عقباً. وتارة تقول: إنه قتل ولا عقب له.

وتارة تدّعي: أنه وأمه ماتا في آن واحد[3].

وتارة تذكر: أن أمه بقيت بعده.

وهل صلى على أم كلثوم وزيد. عبد الله بن عمر، حيث قدمه الحسن بن علي «عليه السلام»، وعند ابن عساكر: الحسين بن علي

---

(1) مصادر ذلك كثيرة، فراجع على سبيل المثال: المجدي في أنساب الطالبيين ص17.

(2) شرح الزرقاني على المواهب اللدنية ج9 ص254.

(3) راجع: التهذيب للطوسي ج9 ص362 و 363 والذرية الطاهرة ص164 والمجدي في أنساب الطالبيين ص17 و 18 والطبقات الكبرى لابن سعد ج8 ص464 و 465 وسنن النسائي ج3 ص71 وإفحام الأعداء والخصوم ج1 ص165 وذخائر العقبى ص171 عن أبي عمر، والإستيعاب (بهامش الإصابة) ج4 ص491 والمعارف لابن قتيبة ص188 ونور الأبصار (ط سنة 1384هـ) ص103 ومختصر تاريخ دمشق ج9 ص161 و 162 وتهذيب تاريخ دمشق ج6 ص29 و 30.

«عليه السلام» [1]؟.

أم صلى عليهما سعيد بن العاص، وخلفه الحسن والحسين «عليهم السلام»، وأبو هريرة[2]؟!.

وذكروا في أولاد عمر بالإضافة إلى زيد الأكبر، وهو ابن أم كلثوم: زيدا الأصغر أيضا[3].

فما هو الصحيح من بين ذلك كله يا ترى؟.

2 ـ التناقضات حول المهر.

وحول مهرها: تارة تقول الروايات: إن عمر أمهرها عشرة آلاف دينار[4].

---

(1) الإستيعاب (بهامش الإصابة) ج4 ص492 وراجع: طبقات ابن سعد ج8 ص494 و 495 وإفحام الأعداء والخصوم ج1 ص165 والذرية الطاهرة ص164 والدر المنثور في طبقات ربات الخدور ص62 ونور الأبصار (ط سنة 1384هـ) ص193 ومختصر تاريخ دمشق ج 2 ص 162 وتهذيب تاريخ دمشق ج6 ص 30 وأخبار الزينبات ص124.

(2) ذخائر العقبى ص171 والطبقات الكبرى لابن سعد ج8 ص465 وسنن النسائي ج4 ص71 والذرية الطاهرة ص164 و 165وتهذيب تاريخ دمشق ج6 ص30.

(3) الطبقات الكبرى لابن سعد (ط ليدن) ج3 قسم1 ص190.

(4) تاريخ اليعقوبي ج2 ص149 و150.

وأخرى تدعي: أن المهر كان أربعين ألف درهم[1].

(1) جواهر الكلام ج31 ص15 والمبسوط للشيخ الطوسي، والسرائر (ط جماعة المدرسين) ج3 ص637 والوسائل (ط مؤسسة آل البيت) ج21 باب 9 من أبواب المهور، والفتوحات الإسلامية ج2 ص455 و 456 وأسد الغابة ج5 ص615 والذرية الطاهرة للدولابي ص160 والإصابة ج4 ص492 والبداية والنهاية ج7 ص156 وج5 ص330 وميزان الإعتدال ج2 ص425 والدر المنثور في طبقات ربات الخدور ص62 وتاريخ الإسلام للذهبي ـ عهد الخلفاء الراشدين ص166 والإستيعاب (بهامش الإصابة) ج4 ص491 وطبقات ابن سعد (دار التحرير للطباعة والنشر) ج8 ص340 وسير أعلام النبلاء ج3 ص501 وكنز العمال (ط مؤسسة الرسالة) ج13 ص625 عن ابن سعد، والبيهقي في السنن، وابن أبي شيبة، وابن عساكر، وابن عدي في الكامل، وتاريخ الأمم والملوك (ط الإستقامة) ج3 ص270 والكامل في التاريخ ج3 ص54 ونساء أهل البيت لخليل جمعة ج1 ص660 والمجموع ج16 ص327 وذخائر العقبى ص170 عن أبي عمر، والدولابي، وابن السمان. وإفحام الأعداء والخصوم ص165 ومختصر تاريخ دمشق لابن منظور ج4 ص270 وج9 ص161 والمصنف لابن أبي شيبة ج3 ص319 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج12 ص227 وعيون الأخبار لابن قتيبة ج4 ص71 وعمدة القاري ج20 ص137 وحياة الحيوان ج1 ص494 وسيرة ابن إسحاق ص249 وطبقات ابن سعد ج8 ص464 ومختصر تاريخ دمشق ج9 ص161 وتهذيب تاريخ دمشق ج6 ص28.

وبعضها قالت: أربعين ألفاً بلا تعيين[1].

لكن بعضها نقل عن الدميري قوله:

«أعظم صداق بلغنا خبره صداق عمر، لما تزوج زينب بنت علي فإنه أصدقها أربعين ألف دينار»[2].

ورابعة ذكرت: أنه أصدقها أربعة آلاف درهم[3].

وخامسة: خمس مئة درهم، كما ذكره المفيد «رحمه الله» [4].

وذكر نص آخر: أنه أمهرها مئة ألف[5].

فأي ذلك هو الصحيح؟!

3 - أم كلثوم أم زينب:

وهل أم كلثوم هي غير زينب كما هو ظاهر كثيرين؟.

أم هي زينب نفسها، كما ذكر عن غير واحد، ومنهم الدميري كما قدمناه آنفاً.

---

(1) راجع: المصادر السابقة، وتاريخ عمر بن الخطاب ص267 ونهاية الأرب ج19 ص391 والسيدة زينب لحسن قاسم ص64.

(2) نظام الحكومة النبوية (التراتيب الإدارية) ج2 ص405 عن المختار الكنتي في الأجوبة المهمة، نقلاً عن الحافظ الدميري.

(3) وراجع أيضا: الدر المنثور في طبقات ربات الخدور ص62.

(4) المسائل السروية (مصنفات المفيد) ج7 ص 88 - 90.

(5) أم كلثوم لعلي دخيّل ص15 عن أنساب الأشراف ج2 ص160.

وهي التي توفيت ودفنت بغوطة دمشق كما ذكره النبهاني.[1] وغيره.

وقد زار الشيخ إبراهيم بن يحيى بن محمد بن سليمان العاملي المتوفي سنة 1214 هـ.. مقام السيدة زينب بدمشق، وكتب على الحائط:

مقام لعمرو الله ضم كريمة زكا الفرع منه في البرية والأصل

لها المصطفى جد، وحيدرة أب وفاطمة أم، وفاروقهم بعل[2]

4 ـ إكراه الاختيار

ومن حيث الإكراه والاختيار تجد الروايات تختلف أيضاً، فبعضها يقول: إنه زوجه إياها مختاراً مؤثراً لذلك كما سيأتي عن الجاحظ وغيره.

وبعضها ـ وهو الأكثر ـ يقول: إنه زوجه إياها مكرهاً.

وسنذكر بعض الشواهد على ذلك في يلي من مطالب..

---

(1) جامع كرامات الأولياء للنبهاني (ط المكتبة الثقافية ـ بيروت ـ سنة 1411 هـ) ج1 ص162 والإشارات تأليف ابن الحوراني، والسيدة زينب لحسن قاسم ص64.

(2) أعيان الشيعة ج5 ص514.

5 ـ أزواج أم كلثوم بعد عمر:

وهل تزوجها بعد عمر عون بن جعفر، فقط كما اقتصرت عليه بعض الروايات[1]، ثم عبدالله بن جعفر كما في نسب قريش لمصعب.

وادعى حسن قاسم وغيره: أن عبد الله بن جعفر قد طلق أختها زينب الكبرى، ثم تزوج أم كلثوم بعد وفاة أخيه عون[2].

أم تزوجها بعد عمر محمد بن جعفر، ثم عون ثم عبد الله[3].

أم تزوجها عمر، ثم عون، ثم محمد، ثم عبدالله، بعد موت أختها زينب بنت علي بن أبي طالب سلام الله عليهم فماتت عنده[4].

---

(1) سيرة ابن إسحاق ص249 فما بعدها. والذرية الطاهرة ص161.

(2) راجع كتاب: السيدة زينب لحسن قاسم ص64 وبطلة كربلاء لعائشة بنت الشاطئ (ط بيروت) ص113 و 114.

(3) راجع: ذخائر العقبى ص171 عن الدارقطني، وراجع: المعارف لابن قتيبة (ط دار الكتاب العلمية 1407هـ) ص122.

(4) البداية والنهاية ج5 ص330 وسنن البيهقي ج7 ص70 و 71 والبحار ج42 ص91 والمناقب لابن شهرآشوب (ط المطبعة العلمية ـ قم) ج3 ص304 وذخائر العقبى ص170 ودلائل النبوة للبيهقي ج7 ص283 وطبقات ابن سعد ج8 ص463 وإفحام الأعداء والخصوم ص131 والذرية الطاهرة ص164 و163 وسير أعلام النبلاء ج3 ص502 عن ابن سعد، وابن إسحاق، والدارقطني، والإصابة ج4 ص492.

وهل ماتت عند عبد الله؟ أو أنه مات عندها؟!(1).

وعند ابن اسحاق: تزوجها بعد عمر عون بن جعفر فما نشب أن هلك، فتزوجها محمد بن جعفر، فمات ولم يصب منها(2) أي لم يصب منها ولداً، كما يبدو.

6 ـ هل ولدت لأبناء جعفر:

ومن هذه التناقضات أن الروايات تارة تقول: إنها ولدت لعمر ولبعض أبناء جعفر ذكوراً وإناثاً. فولدت لمحمد بن جعفر جارية يقال لها بثنة (نبتة) نعشت(3) من مكة إلى المدينة على سرير، فلما قدمت المدينة توفيت(4).

وأخرى تقول: لم تلد لأحد شيئاً(5).

---

(1) راجع: ذخائر العقبى ص171.

(2) سيرة ابن إسحاق ص250.

(3) أي: حملوها على النعش.

(4) سنن البيهقي ج7 ص70 و 71 وراجع: ذخائر العقبى ص170 والذرية الطاهرة ص163.

(5) سير أعلام النبلاء ج3 ص502. وراجع على سبيل المثال: شرح الزرقاني على المواهب اللدنية ج9 ص254 وطبقات ابن سعد ج8 ص463 والكامل في التاريخ ج3 ص54 وتاريخ الأمم والملوك (ط الإستقامة) ج3 ص270. وذكروا: أنها ولدت لعمر زيداً ورقية. وراجع: إفحام الأعداء والخصوم 131.

إلى غير ذلك من موارد تظهر بالتتبع والمقارنة.

ومن الواضح: أن هذا التناقض يشير إلى وجود تعمد للكذب في خصوصيات الروايات، إما من أجل دفع شبهة، أو لأي غرض آخر..

وإن كان أصل الزواج لا يمكن تكذيبه استناداً إلى مجرد وجود هذه التناقضات.. حسبما ألمحنا إليه فيما تقدم.

الفصل الثالث

وقفات.. مع بعض الأقاويل السابقة

وقفات يسيرة:

إن التأمل في ما ذكرناه آنفاً يثير أمام الباحث أكثر من سؤال حول كثير مما تضمنته تلك الروايات المختلفة.

وبما أن استقصاء الحديث في ذلك ليس هو محط نظرنا في هذا البحث، لأنه سوف يدخلنا في مجالات لا نرى ضرورة للدخول فيها، فقد آثرنا على الإشارة إلى نقاط يسيرة، لها مساس مباشر بما نحن بصدده، فنقول:

زواجها بابني عمها:

قد ذكرت بعض الروايات التي أشرنا إليها في الفصل السابق: أن عون بن جعفر قد تزوج أم كلثوم بعد موت عمر[1]. ثم مات عنها،

---

(1) أسد الغابة ج5 ص615 والذرية الطاهرة ص161 والدر المنثور في طبقات ربات الخدور ص62 وشرح الزرقاني على المواهب اللدنية ج9 ص254.

فتزوجها أخوه محمد من بعده.

مع أن زواج أم كلثوم بعمر قد كان في سنة 17 للهجرة [1] ودخل بها في ذي القعدة كما يزعم الطبري وابن الأثير. وقد استشهد عون بن جعفر وأخوه محمد سنة 17 للهجرة أيضاً [2]. وإنما توفي عمر في سنة 23.

فمتى تزوج بها عون، ثم أخوه محمد، ثم ولدت له «بثنة»، ثم قتلا في سنة 17 هـ. مع أن زوجها الأول، وهو عمر قد توفي بعد ست سنوات من هذا التاريخ؟!

ومن جهة أخرى فقد زعم المسعودي: أن محمداً ـ زوجها الثالث ـ قد قتل بصفين حيث «التقى وعبيد الله بن عمر بن الخطاب، فقتل كل واحد منهما صاحبه. وإلى هذا ذهب نساب آل أبي طالب، وإن كانت

---

(1) الكامل في التاريخ ج2 ص537 وحياة الإمام علي لمحمود شلبي ص294 وتاريخ اليعقوبي ج2 ص149 وتاريخ الأمم والملوك (ط دار المعارف) ج4 ص69 والمختصر في أخبار البشر ج1 ص162 والإصابة ج4 ص492 وتاريخ الإسلام ص166 عهد الخلفاء الراشدين.

(2) راجع: الإستيعاب ج3 ص61 وتاريخ الأمم والملوك ج4 ص213 وأسد الغابة ج4 ص314 والإصابة ج3 ص372 و 44 وراجع: الكامل في التاريخ ج2 ص550 والمعارف (ط دار إحياء التراث العربي ـ بيروت ـ سنة 1390هـ) ص89.

ربيعة تنكر ذلك، وتذكر: أن بكر بن وائل قتلت عبيد الله بن عمر»[1].

وقال أحمد بن علي الداودي الحسني حول أولاد جعفر: «أما محمد الأكبر، فقتل مع عمه أمير المؤمنين علي «عليه السلام» بصفين. وأما عون ومحمد الأصغر فقتلا مع ابن عمهما الحسين «عليه السلام» يوم الطف»[2].

فإذا كان محمد قد قتل ـ كما يقوله هؤلاء ـ في صفين، وبقي عون إلى أن قتل مع الإمام الحسين «عليه السلام».. فكيف تكون أم كلثوم قد تزوجت بمحمد بن جعفر بعد عون بن جعفر؟!. والمفروض أن محمداً قد قتل قبله بأكثر من عشرين سنة.!!

ثم إنه إن كان محمد قد قتل في صفين، فكيف يقولون: إنه قد بقي إلى أن قتل مع ابن عمه الحسين «عليه السلام» في كربلا؟

لماذا هذا المهر ومن أين؟!

قد ذكرت الروايات: أن عمر قد أمهر أم كلثوم أربعين ألف دينار، أو درهم، أو أربعين ألفاً من غير تحديد، أو أربعة آلاف درهم.. أو عشرة آلاف دينار.

---

(1) التنبيه والإشراف ص259. وراجع: الإصابة ج3 ص372. وذكر قولاً آخر يفيد: أن محمداً بقي إلى زمن معاوية لكن لم يحدد زمان وفاته.

(2) عمدة الطالب في أنساب آل أبي طالب ص32.

والسؤال هو:

لماذا يعطي عمر لأم كلثوم هذا المهر الكثير؟!.. مع ما نعلمه من قلة الأموال آنئذ، وأن الدراهم القليلة منها كانت تكفي للشيء الكثير..

وقد زعموا: أن عمر بن الخطاب قد اعتذر عن إعطاء هذا المهر الكبير (أربعين ألف دينار)، أو درهم. بقوله: «والله، ما فيّ رغبة إلى النساء، ولكني سمعت رسول الله «صلى الله عليه وآله» يقول: كل سبب ونسب ينقطع يوم القيامة إلا سببي ونسبي، فأردت تأكيد النسب بيني وبينه «عليه السلام»، فأردت أن أتزوج ابنته كما تزوج ابنتي، وأعطيت هذا المال العريض إكراماً لمصاهرتي إياه»[1].

ونقول:

إن إعطاء هذا المهر الكثير. حتى أربعة آلاف درهم، فضلا عن الأربعين ألفاً، أو العشرة آلاف دينار، لا يتلاءم مع إعلان عمر عن استيائه الشديد، والإعلان بالتهديد والوعيد لمن زاد في مهور النساء أكثر من أربعين (أوقية)[2].

ثم تهديده بأن يجعل الزائد عن ذلك في بيت المال.. حتى اعترضت عليه إحدى النساء بمخالفة موقفه هذا لنص الآية الشريفة: **(..وَآتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنْطاراً فَلاَ تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئاً أَتَأْخُذُونَهُ بُهْتَاناً وَإِثْماً**

---

(1) التراتيب الإدارية ج2 ص405.

(2) الأربعون أوقية تساوي مهر السنة تقريباً، وهو خمس مائة درهم.

مُبيناً)[1] وقد اعترف لها وهو على المنبر بأن كل الناس أفقه من عمر حتى ربات الحجال في خدورهن.. أو امرأة أصابت ورجل أخطأ[2]. أو نحو ذلك.

ويتأكد هذا الاستغراب إذا صح ما ذكره البعض من أنه قد كان

---

(1) الآية 20 من سورة النساء.

(2) راجع نصوص هذا الحديث في: تاريخ عمر لابن الجوزي ص129 وتفسير القرآن العظيم لابن كثير ج1 ص467 ومجمع الزوائد ج4 ص284 والدر المنثور ج2 ص133 وكنز العمال ج8 ص288 و 298 وفتح القدير للشوكاني ج1 ص443 والأذكياء (ط دار الجيل سنة 1408هـ) ص207. ومنهاج السنة ج3 ص147 وكشف الخفاء للعجلوني ج1 ص269 و 270 و 388 وج2 ص118 وأسنى المطالب ص166 وعن أبي يعلى، وسعيد بن منصور، والمحاملي، وأحمد، وابن حبان، والطبراني، وابن بكار، وابن عبد البر، ومختصر جامع بيان العلم ص66 والجامع لأحكام القرآن ج5 ص99 وحاشية السندي على ابن ماجة ج1 ص583 و 584 والسنن الكبرى لابن سعد ج7 ص233 والكشاف ج1 ص357 وإرشاد الساري ج8 ص57 وتفسير النسفي (هامش الخازن) ج1 ص353 وتفسير النيسابوري، والفتوحات الإسلامية ج2 ص477 وشرح النهج للمعتزلي ج1 ص61 وج3 ص96 وكتاب الأربعين للرازي ص467 والتمهيد للباقلاني ص199 والمستطرف (ط دار الجيل ـ سنة 1413هـ) ص98 عن المنتظم، ومستدرك الحاكم ج2 ص177 وتاريخ بغداد ج3 ص257.

بين زواج عمر بأم كلثوم، وإعطائها هذا المهر الكبير، وبين إعلانه الآنف الذكر، يومان أو ثلاثة فقط[1].

وهذه الملاحظة وإن كانت لا ترقى إلى حد إسقاط أصل قضية الزواج، ولكنها على أي حال تبقى مجالاً للحيرة في أهداف هذا التصرف، وسبب هذا الانتقال من حالة الرفض الشديد لزيادة المهور إلى المبادرة إلى إعطاء أرقام خيالية، لا تتناسب مع مداخيل عمر ـ الذي لم يكن يملك من الأموال شيئاً يذكر، بل كان يرتزق من بيت المال.. وكان يعلن بالزهد والتقشف، ويتظاهر بذلك بصورة لافتة ومستمرة..

وحتى لو أراد إكرام رسول الله «صلى الله عليه وآله» بهذا المهر الكثير، فإن السؤال يبقى يلح عليه بالإجابة:

من أين جاءته هذه الأموال يا ترى؟!! ولماذا هذا السخاء النادر الذي لا يتناسب مع الواقع الاجتماعي والاقتصادي للناس.. ولعمر بصورة خاصة؟!

وإذا كان يمهر زوجته هذه المبالغ الهائلة: عشرة آلاف دينار، أو أربعين ألفاً، فكم يكون حجم ثروته ككل؟!

---

(1) السرائر ـ قسم المستطرفات (ط جماعة المدرسين) ج3 ص637 ووسائل الشيعة ج21 باب 9 من أبواب المهور.

زواجها بعبد الله بن جعفر:

قد تقدم أن بعض الروايات تقول: إن أم كلثوم قد تزوجت بعد عمر وبعد عون ومحمد بن جعفر بعبد الله بن جعفر أيضاً. وماتت عنده، وفي عدد من المصادر قال: إن ذلك كان بعد وفاة زينب العقيلة.

وذكرت الروايات أيضاً: أن علياً «عليه السلام» هو الذي زوجها بعون، وبمحمد، وبعبد الله أيضاً.

ونقول:

أولاً: إن زينب قد حضرت كربلاء، وتوفيت كما يقال في الخامس عشر من شهر رجب سنة 62 هـ[1] أو سنة 65 للهجرة فراجع[2] أو في سنة أربع وسبعين وعمرها 67 سنة[3].

---

(1) راجع على سبيل المثال: وفاة زينب الكبرى للشيخ جعفر النقدي ص142 ومع بطلة كربلاء للشيخ محمد جواد مغنية ص90 ومرقد العقيلة زينب للشيخ محمد حسين السابقي (ط الأعلمي سنة 1399 هـ) ص 85 و 93 و 94 و 96 وأخبار الزينبات (نشر مكتبة المرعشي النجفي قم - ايران) ص122.

(2) مع بطلة كربلاء ص90 وأعلام النساء ج1 ص508 ومعالي السبطين ص689 ونقله في كتاب: زينب القدوة أو الرمز ص207 عن الشهرستاني. وراجع: وفاة زينب الكبرى للشيخ فرج آل عمران القطيفي ص54.

(3) راجع: معالي السبطين ص688 عن كتاب لواقح الأنوار.

مع أن أم كلثوم قد حضرت كربلاء، وتوفيت في الشام، أو في المدينة[1]، بعد رجوعها من العراق بأربعة أشهر. وخطبتها في الكوفة وهي بعد في السبي، معروفة ومشهورة[2].

ونقل عن العدوي أنه يقول: إن التي تزوجها عمر هي زينب الوسطى المدفونة بالشام، لكنه نقل غير دقيق[3].

ثانياً: لو لم نأخذ بما دل على حضورها في كربلاء. فإن هذه الرواية لا يمكن أن تصح أيضاً، إذ قد تقدم: أن ثمة روايات تقول: إن ابن عمر قد صلى عليها ومعه الحسن والحسين «عليهما السلام» وأبو هريرة وغيرهم.

وقد ذكروا: أن وفاتها كانت قبل السنة الرابعة والخمسين من الهجرة[4].

فكيف تتزوج بعبد الله بن جعفر بعد وفاة أختها زينب التي

---

(1) راجع: معالي السبطين ص690 عن شرح نهج البلاغة لابن ميثم، وراجع: نزهة الأنام في محاسن الشام لعبد الله بن محمد البدري (ط مصر سنة 1341هـ) ص347 و 381.

(2) راجع: اللهوف ص63 ومثير الأحزان لابن نما ص66.

(3) راجع: مرقد العقيلة زينب ص180.

(4) أعيان الشيعة ج13 ص12 وراجع: مهذب الروضة الفيحاء في تواريخ النساء تأليف ياسين بن خير الله الموصلي (المتوفى سنة 1213هـ) ص198.

حضرت كربلاء؟ وتوفيت بعد استشهاد الإمام الحسن «عليه السلام» بأكثر من اثنتي عشرة سنة؟!

ثالثاً: إن علياً أمير المؤمنين «عليه السلام»، قد استشهد سنة أربعين للهجرة، فكيف يكون قد زوجها بعبد الله بن جعفر بعد وفاة أختها زينب التي حضرت كربلاء، وتوفيت بعدها؟!. وكربلاء إنما كانت سنة ستين للهجرة كما هو معلوم[1].

وأما دعوى حسن قاسم بأن عبد الله بن جعفر قد طلق زينب العقيلة، ثم تزوج بأم كلثوم، فهي غريبة. فإننا لم نجد شاهداً لها من حديث أو تاريخ، ويكذبها قولهم إنها جاءت مع زوجها عبد الله بن جعفر إلى الشام حيث توفيت هناك. ولعل سبب هذه الدعوى الحدس والاحتمال الناشئ عن الرغبة في حل التناقضات بين النصوص.

صلاة ابن عمر أو سعيد بن العاص:

وبذلك يتضح عدم صحة ما جاء في الروايات حول صلاة ابن عمر عليها وعلى ولدها..

كما لا يصح زعمهم: أن سعيد بن العاص الذي كان واليا على

---

(1) هذا التاريخ الصحيح الذي وضعه رسول الله «صلى الله عليه وآله» الذي روي عنه قوله: يقتل الحسين على رأس ستين من مهاجري.
أما إذا أخذت تغيرات عمر لهذا التاريخ بنظر الإعتبار، فقد استشهد الإمام الحسين «عليه السلام» سنة إحدى وستين للهجرة..

المدينة من قبل معاوية قد صلى عليها.

إذ لا شك في حضورها في كربلاء كما قلنا.. وذلك يتناقض مع هذا الزعم وذاك على حد سواء.

الفصل الرابع

استدلالات غير مقنعة

هذا الزواج لم يكن معروفاً:

وقد ذكر محمد بن عبد الملك الهمذاني في حوادث سنة ست وخمسين وثلاث مئة، أن معز الدولة عمران بن شاهين سأل أبا عبد الله البصري عن عمر بن الخطاب وعن الصحابة، فذكر أبو عبد الله سابقتهم، وأن علياً «عليه السلام» زوج عمر ابنته أم كلثوم رضي الله عنهم، فاستعظم ذلك، وقال: ما سمعت هذا قط[1].

فإن عدم سماعه بهذا الأمر لهو من الأمور التي تثير العجب والحيرة حقاً، ولعل السبب في ذلك يرجع إلى أن معرفة الناس بأن هذا الزواج قد تم على سبيل الإكراه والإجبار، قد أسقط من أيدي أتباع الخلفاء حجة كان يسعدهم الاحتفاظ بها، فلم يعد يهمهم تناقل هذا الأمر في محافلهم، أو إثباته في مجاميعهم الحديثية والتاريخية وغيرها.

كما أن محبي علي «عليه السلام» لم يجدوا في تداول هذا الأمر،

---

(1) راجع: تكملة تاريخ الطبري (ط دار المعارف بمصر) حوادث سنة 356 هـ في الجزء المسمى بذيول تاريخ الطبري ص407. وراجع أيضاً: تاريخ الإسلام للذهبي حوادث سنة 356هـ ج26 ص 136.

وإشاعته بين الناس فائدة أو عائدة، فكان الإهمال من الفريقين نصيب هذه القضية إلى هذا الحد المثير..

السيد المقرم ينكر هذا الزواج:

وإذا أردنا أن ننظر في آراء العلماء في هذا الزواج، فإننا نجدهم بين مؤيد ومفند.

فالبعض كالسيد عبد الرزاق المقرّم قد أنكر هذا الزواج على أساس أنه لم يكن لأمير المؤمنين «عليه السلام» بنات سوى الحوراء زينب. ولا يمكن إثبات غيرها تاريخياً[1] خصوصاً إذا علمنا: أنهم يطلقون على زينب العقيلة أنها أم كلثوم أيضاً[2].

غير أننا نقول:

إن قوله هذا لا يمكن قبوله، فإن النصوص الصحيحة الواردة عن أئمة أهل البيت «عليهم السلام» إلى جانبها غيرها، وهو كثير جداً تؤكد وجود أم كلثوم هذه. ولا نرى ضرورة لإيراد الشواهد على ذلك .

ومجرد إطلاق كنية أم كلثوم على زينب لا يكفي شاهداً على ذلك، فإن من الممكن أن تكنى زينب بأم كلثوم، مع وجود بنت أخرى بهذا الاسم أيضاً..

---

(1) راجع كتاب: سنة الهداية لهداية السنة ص41 (فارسي).

(2) راجع: العوالم ج2 قسم2 ص947، وراجع ص946 ومرقد العقيلة زينب للسابقي ص108 - 157، ففيه عشرات النصوص الدالة على ذلك.

كما أن تعدد المسمِّين باسم واحد، في أبناء الشخص الواحد كثير.

رأي المفيد رحمه الله:

أما الشيخ المفيد فإنه اعتبر الخبر الوارد حول زواج أم كلثوم بعمر ضعيفاً.

أولاً: لأنه مروي عن الزبير بن بكار، وهو قد كان متهماً، خصوصاً فيما ينقله عن علي «عليه السلام» وبني هاشم.

ثانياً: لأجل تناقض رواياته واختلافها، كما سيأتي.

ونقول:

1 - إن ضعف الزبير بن بكار في ما ينقله لا يعني كذب كل رواية يرويها..

2 - إن الرواية مروية عن غير الزبير بن بكار عند العامة.. ثم هي مروية بطرق صحيحة ومعتبرة عند الخاصة أيضاً كما سيأتي.

3 - إن الإختلاف والتناقض لا يدل على بطلان جميع الروايات، بل يدل على بطلان الروايات، ما عدا رواية واحدة، حيث تبقى مشكوكة، وإن لم تكن متعينة ومحددة لنا. فيحتاج إثبات بطلان الجميع إلى دليل آخر..

أدلة الهندي مجرد استبعادات:

كما أن البعض الآخر كصاحب كتاب إفحام الأعداء والخصوم قد أورد في الجزء الأول المطبوع من كتابه هذا، إستبعادات غاية ما

تفيده هو عدم إقدام علي «عليه السلام» على تزويج ابنته من عمر برضى منه واختيار.. ولكنها لا تنفي حدوث الإجبار والإكراه على هذا الزواج.

ولولا خوف الإطالة لأوردنا كلامه بكامله، وأرشدنا بالتفصيل إلى تصديق هذا الذي قلناه. ولكنا نكتفي بهذه الإشارة، ونحيل القارئ الكريم على الكتاب ليراجعه بنفسه إن شاء. **فنقول:**

أدلة السيد الهندي:

إن ما استدل به السيد ناصر حسين الموسوي الهندي يتلخص في ضمن النقاط التالية:

1 - إن الرسول قد رد أبا بكر وعمر حينما خطبا فاطمة، فعلي «عليه السلام»، لا بد أن يقتدي بالرسول «صلى الله عليه وآله»، ولا يزوج أياً منهما ابنته.

2 - إن عمر ليس كفؤاً لأم كلثوم، والكفاءة شرط في النكاح.

3 - إن نسب عمر يمنع من إقدام علي «عليه السلام» على تزويجه ابنته.

4 - إن الفارق في السن كان كبيراً بين عمر وبين أم كلثوم، وقد نهى عمر عن نكاح الرجل إلا ما يوافقه، وشبيهه ونظيره، ولو كان هو قد خالف هذا الأمر، لكان مصداقاً لقوله تعالى: **(أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ**

بالْبرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ)[1].

5 - إن هذا الزواج يستلزم الجمع بين بنت ولي الله تعالى، وبنات أعداء الله. وقد روى أهل السنة: أنه لا يجوز هذا الجمع.

6 - قد كان عمر معادياً للسيدة الزهراء «عليها السلام»، وقد ظهر منه تجاهها ما هو معلوم فكيف يرضى علي «عليه السلام» بتزويجه بابنتها؟[2].

ونقول:

قد أشرنا إلى أن جميع هذه الوجوه إنما تدل على أن علياً «عليه السلام» لا يقدم على تزويجه مختاراً مؤثراً لذلك. وتدل على أن حدوث هذا الزواج معناه أن يقدم عمر على مخالفة أوامر الله تعالى:

ولا تدل على عدم وقوع هذا التزويج بالجبر والإكراه، وتعمد ارتكاب المعصية في هذا السبيل ـ كما دلت روايات التزويج ـ وذلك ظاهر..

لو كان في عمر حركة للنساء:

وقد حاول بعضهم أن يستدل على نفي هذا الزواج بأنهم يروون: أن عمر قد قال لولده في أمر جارية أعجبته: «لو كان في أبيكم حركة إلى النساء لم يسبقه أحد إليها..».

---

(1) الآية 44 من سورة البقرة.

(2) راجع: إفحام الأعداء والخصوم الجزء الأول.

غير أننا نقول:

إن العجز عن النساء لا يعدو كونه أمراً طارئاً على هذا الرجل، إذ أنه كان قبل ذلك قد تعرض للنساء، وولد له منهن أولاد كثيرون.. ولذلك يرد سؤال:

متى حصل هذا العجز؟!.

هل حصل، قبل الزواج بأم كلثوم؟! أو بعد الزواج بها؟

وهل هو عجز مستمر؟ أو أنه كان عجزاً طارئاً في تلك الساعات لمرض أو لغيره؟! فإن ذلك لا تظهره تلك الرواية المشار إليها..

فإذا صحت روايات الزواج كانت دليلاً على أن هذا النص يتحدث عن وقت متأخر عنه ولو بساعة على الأقل..

لا تاريخ لزيد بن عمر:

وقد حاول بعضهم أن يستدل على عدم صحة روايات التزويج، أو خصوص تلك الروايات التي تتحدث عن زيد بن عمر بأنه لم يجد لزيد بن عمر أي ذكر في التاريخ، مع أن الأجواء تقتضي أن يكون موضع اهتمام الرواة والساسة وغيرهم، لأنه ثمرة زواج فريد، فإن أباه كان أشد الناس على فاطمة، وعلي «عليهما السلام».

وأم كلثوم هي بنت علي «عليه السلام» من جهة، وبنت فاطمة «عليها السلام» من جهة ثانية، فعدم وجود تاريخ له دليل على أنه شخصية وهمية.

ونقول:

1 - ليس بالضرورة أن يكون لكل إنسان دور مميز ولافت، فإن الدور تابع لطبيعة ميزات ومواصفات الشخص، وحالاته، واهتماماته.

2 - إن هذا الكلام ـ لو صح ـ فإنما يأتي في خصوص الروايات التي أثبتت وجود زيد، وأنه قد عاش حتى صار رجلاً. وتبقى سائر الروايات التي تجاهلت هذا الأمر، أو صرحت بأنه تزوجها ولم يدخل بها، ومات عنها قبل بلوغها.. بحاجة إلى جواب.

3 - إن إنكار وجود تاريخ لزيد ليس دقيقاً، إذ أن في التاريخ بعض الأمور التي تشير إلى نشاط له من نوع ما، ويظهر ذلك بالمراجعة..

4 - وحتى لو لم يذكر التاريخ لنا عن زيد بن عمر شيئاً ذا بال، فذلك لا يعني أنه شخصية هامشية أو وهمية، فهناك كثيرون لم يستطع التاريخ أن يحدث عنهم بشيء.. وهم شخصيات حقيقية، لا وهمية.

فإن تجاهل التاريخ لبعض الشخصيات له أسبابه السياسية والمذهبية، وغيرها.

حديث الزواج بجنية:

ثم إن ثمة رواية تقول: إن هناك جنية يهودية من أهل نجران قد

تشبهت له بصورة أم كلثوم، وذلك بأمر من أمير المؤمنين «عليه السلام» [1].

وضعف سند هذه الرواية لا يوجب الحكم القاطع ببطلانها.. فإن من الممكن عقلاً حدوث أمور من هذا القبيل.

بل لقد وقعت بعض الأمور التي تثبت تعاطي الأنبياء وغير الأنبياء مع الجن فعلاً في العديد من الموارد، كما دلت عليه الروايات الكثيرة[2].

إشكالات غير صالحة:

وقد يقال: إن الأخبار التي تحدثت عن أن علياً «عليه السلام» قد زوج ابنته لعمر، وقولهم «عليهم السلام»: «ذلك فرج غصبناه» ينافي خبر تشبه الجنية لعمر بأم كلثوم..

ويجاب عن ذلك، بأن هذه المنافاة غير ظاهرة، لأنهم «عليهم السلام» كانوا يحترزون عن إظهار مثل هذه الأمور حتى لأكثر

---

(1) راجع: الخرائج والجرائح ج2 ص825 و 826 ومرآة العقول ج21 ص198 وج20 ص وراجع: المجدي في أنساب الطالبيين ص17 و 18 ومدينة المعاجز ج3 ص202 والبحار ج42 ص88 وراجع: الصراط المستقيم ج3 ص130

(2) راجع على سبيل المثال: البحار ج27 ص13 وراجع كتابنا: «براءة آدم» ص53.

الشيعة لئلا يقعوا في الغلو، أو حتى لا يدخل عليهم الشك والشبهة.

وأما الشك في هذا الأمر بسبب استبعاد وقوع شبه أم كلثوم على الجنية، فهو في غير محله، فإن وقوع شبه هذا على ذاك، قد وقع نظيره أيضاً، فقد وقع شبه عيسى بن مريم على نبينا وآله وعليه السلام، على يهوذا.. فصلب وقتل..

ويتأكد ذلك إذا كان الإمام «عليه السلام» هو الذي يطلب ذلك..

وقد كان للإمام علي «عليه السلام» سلطة على الجن، كما صرحت به الروايات. كما كان لسليمان «عليه السلام» سلطة عليهم أيضاً..

ثم إن ثمة إشكالات أخرى أوردوها على هذه الرواية وهي لا تصلح للإشكال كما لا يخفى على من دقق النظر. بل إنها لا تصلح حتى لاستبعاد صحة الرواية فضلاً عن أن توجب ردها، أو إسقاطها، وذلك كقولهم:

إن الجنية لم تكن بارعة في عملها حتى استراب بها عمر.

وكقولهم: إن رواية الجنية تعارض رواية ابن أعثم التي تقول: إن أم كلثوم اشتكت من حرمانها ميراث أمها فاطمة وميراث زوجها عمر...

وكقولهم: إن الجنية حجبت أم كلثوم عن الأبصار، وأن أمير المؤمنين هو الذي أظهرها بعد مقتل عمر..

وقولهم: إن عمر إنما هدد العباس بانتزاع السقاية، ولم يهدد علياً.

وقولهم إن صدر الرواية المصرح بأن علياً يستطيع أن ينقذ ابنته، يتناقض مع ذيلها الذي يقول: إنه استعان بالجنية.

ثم قولهم أيضاً: إن هذه الرواية.. أشبه بالخيالات.

فإن جميع هذه الإشكالات لا تصلح لرد الرواية، واعتبارها خرافة:

إذ لا مانع من أن تحجب الجنية إنساناً عن الأبصار، ثم يأتي أمير المؤمنين «عليه السلام» ويرفع هذا الحجاب.

كما أن تهديد عمر للعباس يثقل على علي «عليه السلام»، ويضطره إلى أمر لا يفعله لولا حدوث هذا الأمر المزعج له.

على أن التهديد قد تجاوز عقيلاً إلى علي نفسه، كما أثبتته روايات أخرى، يمكن ضمها أيضاً إلى هذه الرواية، لعدم المانع من ذلك.

وبالنسبة للتصريح بأن علياً يستطيع أن ينقذ ابنته نقول:

إن ذلك لا يمنع من اختياره لهذه الطريقة لينقذها بها.

كما أن تعارض هذه الرواية مع رواية أخرى لا يجعلها في عداد الخرافة والخيال..

فلم يبق مما يصلح للإشكال به على هذه الرواية سوى: أنها رواية ضعيفة السند، لا يمكن تأكيد صحتها.

تأويلات غير ظاهرة:

وقد نجد محاولات للتخلص من دلالة بعض الروايات، وتأكيد الإلتزام بعدم وقوع هذا الزواج، في اللجوء إلى تأويلات بعيدة لا مجال لقبولها، **فـ:**

أولاً: قد زعم بعضهم أن حديث: «ذلك فرج غصبناه» لا يدل على حصول الزواج بالفعل، إذ لعله وارد على سبيل التقدير والفرض، أو على سبيل المجاراة لمن يدّعي ذلك[1]. أي إن كان الأمر كما تقولون، فهو إنما كان على سبيل القهر والإكراه والغصب.

لكننا نقول:

إن ذلك خلاف الظاهر، ولا دليل عليه، فلا مجال للإلتزام به إلا إذا ثبت بدليل آخر ما ينافي ويدفع ويبطل حديث «ذلك فرج غصبناه»، فلا بد في هذه الحالة من التماس التأويل له، أو طرحه، ورد علمه إلى أهله.

ثانياً: قد ادعى بعضهم: أن هذه الروايات ـ روايات الشيعة ـ حول أن علياً جاء بأم كلثوم بعد موت عمر لتمضي أيام عدتها في بيته ـ هي الأخرى ـ لا تدل على وقوع الزواج، إذ أن المراد إثبات الحكم على سبيل الإلزام للطرف الآخر بما يلزم به نفسه، حيث يوجبون أن تعتد

---

(1) راجع: تحقيق حول أول أربعين للإمام الحسين «عليه السلام» ص595 (فارسي) تأليف السيد محمد علي القاضي الطباطبائي.

المرأة المتوفى عنها زوجها في نفس بيت الزوجية[1]، فرد عليهم الإمام بأنهم هم يروون: أن عليا حين توفي عمر أخذ بيد ابنته أم كلثوم، وذهب بها إلى بيته..

ونقول:

1 - لم يظهر من الرواية أن الذي سأل الإمام «عليه السلام» كان ناظراً إلى إبطال قول هذا المخالف أو ذاك، بل هو يتحدث عن حكم الواقعة في نفسها بغض النظر عن أي شيء آخر.

2 - ليس في كلام الإمام «عليه السلام» ما يشير إلى أنه في مقام الرد على أحد، بل هو قد أورد الكلام على سبيل الإخبار عن واقعة حصلت، يريد «عليه السلام» أن يعلم القارئ بها، فلا معنى للتحدث عن أمور ليس في النص ما يدل عليها، أو يشير إلى ما يبررها..

---

(1) سنن البيهقي ج1 ص360 وراجع ج7 ص434 و 435 وراجع: التمهيد لابن عبد البر ج19 ص81 والمصنف لعبد الرزاق ج7 ص306.

الفصل الخامس

مؤاخذات قوية

روايات لئيمة وحاقدة :

وبعد، فإنه لا مجال لقبول الروايات الواردة في كتب أهل السنة، التي تتحدث عن أن علياً «عليه السلام» قد أمر بابنته فزيّنت (أو فصنعت) ثم أرسلها إلى عمر ليتفحصها، وقد أمسك هذا الثاني بذراعها، أو بساقها..[1] أو أنه قد قبّلها، أو ضمها إليه. أو نحو ذلك.

وفي بعض رواياتهم أنها جبهته بقسوة من أجل ذلك، وقالت له:

«تفعل هذا؟ لولا أنك أمير المؤمنين لكسرت أنفك.

---

(1) ذخائر العقبى ص167 وتاريخ بغداد ج6 ص182 وراجع: سيرة ابن إسحاق ص248 وراجع: طبقات ابن سعد ج8 ص464 ومختصر تاريخ دمشق ج9 ص160 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج12 ص106 وج19 ص351 وعمدة القاري ج14 ص160 وحياة الصحابة ج2 ص270 والذرية الطاهرة ص159 والفتوحات الإسلامية ج2 ص 456 ومختصر تاريخ دمشق ج9 ص160 وتهذيب تاريخ دمشق ج6 ص28 وتاريخ عمر بن الخطاب ص266.

ثم خرجت حتى أتت أباها فأخبرته الخبر، وقالت:

بعثتني إلى شيخ سوء».

فقال: يا بنية إنه زوجك. ثم زوجه إياها [1].

فإنها روايات مكذوبة بلا ريب، وقد قال عنها سبط ابن الجوزي: «قلت: هذا قبيح. والله، لو كانت أمة لما فعل بها هذا. ثم بإجماع المسلمين، لا يجوز لمس الأجنبية، فكيف ينسب إلى عمر هذا»[2].

نعم.. إن الناس يأنفون عن نسبة مثل هذا السقوط إليهم، فكيف نسبوا ذلك إلى خليفتهم، الذي يدّعون له العدالة والإستقامة، والقيام بمهام النبي الأكرم «صلى الله عليه وآله»؟!

---

(1) الفتوحات الإسلامية ج2 ص455 و456 وأسد الغابة ج5 ص614 والاستيعاب (بهامش الإصابة) ج4 ص 490 و 491 والدر المنثور في طبقات ربات الخدور ص62 والإصابة ج4 ص492 وسير أعلام النبلاء ج3 ص501 وتاريخ الإسلام للذهبي ج4 ص138 وكنز العمال ج16 ص510 ومختصر تاريخ دمشق لابن منظور ج9 ص160 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج12 ص106 60 وسنن سعيد بن منصور (ط دار الكتب العلمية) ج1 ص146 و 147 وإفحام الأعداء والخصوم ص166 ومختصر تاريخ دمشق ج9 ص160 وتهذيب تاريخ دمشق ج6 ص28 وتاريخ عمر بن الخطاب ص266.

(2) تذكرة الخواص (ط المكتبة الحيدرية ـ النجف الأشرف ـ العراق ـ سنة 1383هـ) ص321.

ويكفي قبحاً في ذلك أن نجد واضع الرواية قد ذكر أن تلك البنت الصغيرة السن قد رفضت تصرفه هذا، وأنكرته، وهددته بكسر أنفه، واعتبرته شيخ سوء.

ولعل هناك من لا يرى مانعاً من صدور هذا الأمر من عمر، استناداً إلى ما ورد في بعض النصوص من: أنه قد فعل ذلك أمام الناس، ثم قال لهم: «إني خطبتها من أبيها، فزوّجنيها».

أو استنادا إلى أن عمر لم يكن ممن يسعى إلى كبح جماح شهوته، وهو القائل: ما بقي فيّ شيء من أمر الجاهلية إلا أني لست أبالي أي الناس نكحت وأيهم أنكحت[1].

وإلى أنه قد حدثنا هو نفسه أنه كان إذا أراد الحاجة تقول له زوجته، ما تذهب إلا إلى فتيات بني فلان تنظر إليهن[2].

وله قصة معروفة مع عاتكة بنت زيد التي كانت تحت عبد الله بن أبي بكر، فمات عنها، واشترط عليها أن لا تتزوج بعده فتبتلت، ورفضت الزواج حتى من عمر فطلب عمر من وليها أن يزوجه إياها، فزوجه إياها، فدخل عمر عليها فعاركها حتى غلبها على نفسها فنكحها، فلما فرغ قال: أف. أف. أف.

---

(1) طبقات ابن سعد (ط بيروت سنة 1377هـ) ج3 ص982.

(2) المصنف لعبد الرزاق ج7 ص303 ومجمع الزوائد ج4 ص304 عن الطبراني.

ثم خرج من عندها وتركها الخ[1].

فإننا بدورنا نقول:

إن ذلك لا يصلح لتبرير إرسال أبيها إياها إليه على هذا النحو.. فإن المفروض هو أن لا يرسلها إلا مع نساء يصلحن من شأنها، ويرافقنها إلى بيت الزوجية بإعزاز وإكرام حيث الخدر والستر..

ولا نتعقل أي معنى لأن يرسلها أبوها إلى عمر على هذا النحو البعيد عن معنى الكرامة والتكريم لها، والذي لا يفعله رعاع الناس، فكيف يتوهم صدوره عن بيت الإمامة والكرامة، والعز والشرف. وعن أهل بيت النبوة بالذات؟!

وكيف يزوجها بمن يعصي الله فيها على هذا النحو المرفوض في الشرع، والذي يأباه كرام الناس، وأهل الشرف والغيرة؟.

رواية مكذوبة:

وهناك رواية أوردها الدولابي, وابن الأثير, وغيرهما تقول:

لما تأيمت أم كلثوم بنت علي بن أبي طالب «عليه السلام» من عمر بن الخطاب دخل عليها الحسن والحسين أخواها، فقالا لها: إنك من عرفت، سيدة نساء العالمين، وبنت سيدتهن، وإنك والله لئن أمكنت علياً من رقبتك (رمّتك) لينكحنك بعض أيتامه، ولئن أردت أن تصيبي بنفسك مالاً عظيماً لتصيبنه.

---

(1) طبقات ابن سعد (ط ليدن) ج8 ص194 وكنز العمال ج13ص633.

فوالله ما قاما حتى طلع علي يتكئ على عصاه.. (ثم تذكر الرواية كلاما له معهم) ثم تقول:

فقال: أي بنية، إن الله قد جعل أمرك بيدك، فأنا أحب أن تجعليه بيدي.

فقالت: أي أبه، والله إني لامرأة أرغب فيما ترغب فيه النساء، فأنا أحب أن أصيب ما يصيب النساء من الدنيا، وأنا أريد أن أنظر في أمر نفسي.

فقال: لا والله يا بنية، ما هذا من رأيك ما هو إلا رأي هذين.

ثم قام فقال: والله لا أكلم رجلاً منهم أو تفعلين.

فأخذا بثيابه فقالا: اجلس يا أبه، فوالله ما على هجرانك من صبر، اجعلي أمرك بيده.

فقالت: قد فعلت..

فقال: فإني قد زوجتك من عون بن جعفر.

وإنه لغلام. ثم رجع إليها فبعث إليها بأربعة آلاف درهم، وبعث إلى ابن أخيه فأدخلها عليه[1].

---

(1) راجع: الذرية الطاهرة للدولابي ص161 و 162 وأسد الغابة ج5 ص615 والدر المنثور في طبقات الخدور ص62 والإصابة ج4 ص492. وراجع: سير أعلام النبلاء ج3 ص501 و 502 وذخائر العقبى ص170 و 171 وسيرة ابن إسحاق ص250 وراجع: فاطمة الزهراء للعقاد ص24.

قال ابن اسحاق فما نشب عون أن هلك، فرجع إليها علي، فقال: يا بنية، اجعلي أمرك بيدي، ففعلت فزوجها محمد بن جعفر[1].. ثم يذكر الطبري: أنه زوجها بعبد الله بن جعفر أيضاً[2].

ونقول:

يرد على هذه الرواية ما يلي:

أولاً: إن سيدة نساء المسلمين في وقتها هي أختها الحوراء زينب «عليها السلام»، لا أم كلثوم.

ثانياً: هل سبق أن أنكح علي «عليه السلام» بناته أيتام أهله، سوى أنه أنكح زينباً عبدالله بن جعفر، وهو رجل له مكانته، وموقعه، وليس بالذي يعير به أحد. فإنه من سراة القوم..

ثالثاً: هل كان الحسنان «عليهما السلام» وأم كلثوم يحبون المال العظيم، والحياة الدنيا..

ولماذا لا يأخذان بقول رسول الله «صلى الله عليه وآله»: إذا جاءكم من ترضون خلقه ودينه فزوجوه، إلا تفعلوا تكن فتنة في الأرض وفساد كبير؟[3].

---

(1) سيرة ابن إسحاق ص250 وذخائر العقبى ص171 والذرية الطاهرة ص163.

(2) راجع: ذخائر العقبى ص171 والذرية الطاهرة ص163.

(3) الكافي ج5 ص347.

رابعاً: إن جرأة أم كلثوم على أبيها، وإظهار أنها ترغب فيما ترغب فيه النساء لهو أمر يثير الدهشة. ولاسيما من امرأة تربت في حجر علي وفاطمة صلوات الله وسلامه عليهما، وعرفت معاني العفة، والزهد والتقوى..

ولم يعرف عنها طيلة حياتها إلا ما ينسجم مع هذه الروح، ولا يشذ عن هذا السبيل..

خامساً: لماذا يهجر ولديه ويقطع صلته بهما من أجل الحصول على هذا الأمر الذي جعله الله سبحانه لها دونه باعترافه «عليه السلام» ـ حسب زعم الرواية؟!

سادساً: ما معنى التعبير عن عون بن جعفر بالقول: «وإنه لغلام» مع أنه كان شاباً يشارك في الحروب، ويقاتل ويستشهد، كما ذكرناه فيما تقدم.

سابعا: قد تقدم أن زواجها من عون وإخوته موضع شك أيضاً، فإن عوناً ومحمداً إذا كانا قد قتلا سنة 17 هجرية أي في نفس السنة التي تزوجت فيها عمر، فكيف نوفق بين ذلك وبين حقيقة أن عمر إنما مات سنة 23 هجرية؟! وإذا كان عون وأخوه قد ماتا في الطف، فكيف تزوجها أخوه محمد من بعده، ثم تزوجها عبدالله؟.

وإذا كان المتولي لتزويجها للجميع هو أبوها كما يقول البعض ـ حسبما قدمناه ـ فإن أباها كان قد استشهد قبل وقعة الطف بعشرين سنة.

عمر يقول: رفئوني:

وتذكر روايات أهل السنة لقصة هذا الزواج: أن عمر قد خطب إلى علي «عليه السلام» ابنته أم كلثوم، فقال علي: إنما حبست بناتي على بني جعفر، فأصر عليه عمر، فزوجه.

فجاء عمر إلى مجلس المهاجرين فيما بين القبر والمنبر، فقال: رفئوني. رفئوني. فرفأوه.[1].

والمراد: قولوا لي: بالرفاه والبنين..

ونقول:

إن من الواضح: أن قولهم للمتزوج بالرفاه والبنين، هو من رسوم الجاهلية، وقد نهى عنه رسول الله «صلى الله عليه وآله».. وقد ورد هذا النهي في كتب الشيعة والسنة على حد سواء..

---

(1) كنز العمال (ط مؤسسة الرسالة) ج13 ص624 و 625 عن ابن سعد، وابن راهويه، وسعيد بن منصور والسيرة الحلبية ج1 ص347 وتاريخ عمر بن الخطاب ص266 وراجع: حياة الصحابة ج2 ص40 و 671 ومختصر تاريخ دمشق ج9 ص160 وتهذيب تاريخ دمشق ج6 ص28. وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج12 ص106 وإفحام الأعداء والخصوم ص131 و 132وطبقات ابن سعد ج8 ص463، والحديث موجود في ذخائر العقبى ص168 و 169 لكن فيه: «ألا تهنئوني» أو «زفوني». والإستيعاب (بهامش الإصابة) ج4 ص490 وفيه: «زفوني». والظاهر: أنها تصحيف «رفؤني». بدليل قوله في آخر الرواية: فرفؤوه.

1 - فقد روى الكليني عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن أبي عبد الله البرقي رفعه، قال: لما زوج رسول الله «صلى الله عليه وآله» فاطمة «عليها السلام» قالوا: بالرفاه والبنين.

فقال: لا، بل على الخير والبركة.[1].

2 - روى أحمد بن حنبل، عن الحكم بن نافع، عن إسماعيل بن عياش، عن سالم بن عبد الله، عن عبد الله بن محمد بن عقيل، قال: تزوج عقيل بن أبي طالب، فخرج علينا فقلنا: بالرفاه والبنين.

فقال: مه، لا تقولوا ذلك، فإن النبي «صلى الله عليه وآله» قد نهانا عن ذلك وقال: قولوا: بارك الله لك، وبارك الله عليك، وبارك لك فيها. وروى نحوه أحمد بن إسماعيل بن إبراهيم عن يونس عن الحسن: أن عقيل الخ..[2].

وبعد ما تقدم نقول:

هل كان عمر ملتزماً بأعراف الجاهلية، غير آبه بتوجيهات رسول الله «صلى الله عليه وآله»؟

.. ولماذا هذا الإصرار منه على هذا التصرف الذي لا يرضاه أهل الشرع لأنفسهم؟!

---

(1) وسائل الشيعة (ط دار إحياء التراث) ج7 ص183 وفي هامشه عن الكافي ج2 ص79.

(2) مسند أحمد ج3 ص451.

إعتذار، أم إدانة؟!

وقد اعتذر الحلبي عن ذلك بقوله: «لعل النهي لم يبلغ هؤلاء الصحابة حيث لم ينكروا قوله، كما لم يبلغ عمر»[1].

ونقول:

إنه اعتذار أشبه بالإدانة، فإنه إذا لم يبلغ هذا الحكم هؤلاء، ولم يبلغ عمر، فكيف جاز لهم أن يتصدوا أو أن يتصدى عمر على الأقل لمقام خلافة الرسول «صلى الله عليه وآله»، وأخذ موقعه والاضطلاع بمهماته؟!! فإن من يحتاج إلى هداية الغير لا يمكن أن يكون هو الهادي للغير.

الرواية الأغرب والأعجب:

ومن غرائب أساليب الكيد السياسي تلك الرواية التي تروي لنا قصة زواج أم كلثوم بعمر بن الخطاب بطريقة مثيرة، حيث جاء فيها: «أن عمر خطب أم كلثوم، فقال له علي «عليه السلام»: إنها تصغر عن ذلك.

فقال عمر: سمعت رسول الله «صلى الله عليه وآله» يقول: كل سبب ونسب منقطع يوم القيامة إلا سببي ونسبي فأحب أن يكون لي من رسول الله «صلى الله عليه وآله» سبب ونسب.

---

(1) السيرة الحلبية ج1 ص347.

فقال علي «عليه السلام» للحسن والحسين: «زوجا عمكما».

فقالا: هي امرأة من النساء، تختار لنفسها.

فقال (مقام ظ) علي «عليه السلام» مغضباً، فأمسك الحسن بثوبه، وقال: لا صبر لي على هجرانك يا أبتاه.

قال: فزوجاه»[1].

ونقول:

إن الملاحظ هنا:

1 - لا ندري لماذا يأمر غيره بتزويج عمر، ولا يتولى ذلك هو بنفسه، فإنه هو ولي أمر ابنته..

2 - إن ولديه الحسن والحسين «عليهما السلام» لم يكونا حين تزويج أم كلثوم بعمر بن الخطاب قد بلغا الحلم، فلماذا يحيل هذا الأمر إليهما.. ألم يكن الأنسب أن يحيل أمر ذلك للعباس كما ذكرته روايات أخرى؟..

3 - هل كان «عليه السلام» يريد تزويجها جبراً عنها، ومن دون اختيار منها؟!.. وهل يصح لها هي أن تختار لنفسها من دون إذن أبيها أيضاً؟!..

---

(1) حياة الصحابة ج2 ص527 وكنز العمال (ط مؤسسة الرسالة) ج16 ص532 والسنن الكبرى ج7 ص64 ومجمع الزوائد ج4 ص272 عن الطبري في الأوسط، وعن البزار، قال: وفي المناقب أحاديث نحو هذا.

4 - وكيف يغضب «عليه السلام» من الحسنين «عليهما السلام»، وهما سيدا شباب أهل الجنة.؟!

وكيف يُغضب سيدا شباب أهل الجنة أباهما؟!..

وإذا كان هذا هو حال سيدي شباب أهل الجنة، فلماذا نلوم الآخرين على جرأتهم على آبائهم؟. وعلى عدم طاعتهم لهم؟..

5 - وكيف يغضب هو «عليه السلام» من قول الحق، إذا كان ما قالاه هو الحق؟ وإذا كان ما قالاه باطلاً، فكيف يقولان هما هذا الباطل؟!

6 - لماذا أخذ الحسن «عليه السلام» بثوبه، ولم يفعل ذلك أخوه الإمام الحسين «عليه السلام» أليس هو شريك أخيه في إغضاب أبيهما أمير المؤمنين «عليه السلام»؟..

7 - وأيضا.. إذا كانت أم كلثوم تصغر عن الزواج.. فكيف صارت بعد ذلك كبيرة لا تصغر عنه.. وهل كان الحديث الذي رواه عمر له غائباً عن ذهنه. أو أنه كان مقنعاً له، إلى درجة أنها أصبحت صالحة للزواج تكويناً.. وأصبح علي مشتاقاً إلى إنجازه إلى حدّ أنه يدخل مع ولديه في معركة بهذا الحجم.

8 - وأخيراً.. ألم يكن زواج النبي «صلى الله عليه وآله» بحفصة بنت عمر كافياً لتحقيق النسب والصلة بينه وبين النبي «صلى الله عليه وآله» وفقاً لما احتج به عمر؟!..

القسم الثاني

الحدث في سياقه الطبيعي

الفصل الأول

لا ينفع هؤلاء.. ولا يضر أولئك..

بنت فاطمة:

إننا نلاحظ: أن ثمة حرصاً ظاهراً لدى غير الشيعة على تأكيد زواج عمر بأم كلثوم بنت علي «عليه السلام»، ولكن ما يثير الإنتباه هنا: هو أن روايات أهل السنة المثبتة للتزويج تصر على عبارة: «أم كلثوم بنت علي من فاطمة» للإيحاء بأنه بذلك قد أصبح له صلة بالرسول «صلى الله عليه وآله».

مع أنه قد كان لعلي «عليه السلام» بنت أخرى اسمها أم كلثوم أيضاً، فها هو البعض يقول، وهو يعد أولاده «عليه السلام»: «..وكان له زينب الصغرى، وأم كلثوم الصغرى من أم ولد»[1].

وعدّ في المعارف من جملة بناته «عليه السلام» أم كلثوم، وقال:

---

(1) تاريخ مواليد الأئمة (ط مكتبة بصيرتي - قم) ص16 ونور الأبصار (ط سنة 1384هـ) ص103 ونهاية الأرب ج20 ص223 و 222.

وأمها أم ولد [1].

وقال الطريحي في كتاب تكملة الرجال: «أم كلثوم هذه كنية لزينب الصغرى بنت أمير المؤمنين «عليه السلام». وكانت مع أخيها الحسين «عليه السلام» بكربلاء. والمشهور بين الأصحاب أنه تزوجها عمر بن الخطاب غصباً، كما أصر السيد المرتضى، وصمم عليه في رسالة عملها في هذه المسألة. وهو الأصح للأخبار المستفيضة»[2].

لكن في الإرشاد: «وزينب الكبرى، وأم كلثوم الكبرى، تزوجها عمر»[3].

وعلى كل حال فإن ذلك يشير إلى وجود بنت لعلي اسمها أم كلثوم، ليست من بنات فاطمة. ولا يمكن نفي احتمال أن تكون هي التي تعرض عمر للزواج منها. خصوصاً إذا احتملنا أن يكون المقصود بهذا الزواج هو إذلال علي «عليه السلام»، وقهره ولا شيء أكثر من ذلك.. وكذا إذا قلنا: إن الهدف هو الحصول على مولود له صلة بآل علي، فلا يستطيعون إسقاطه، لو قدر له الوصول إلى سدة الخلافة.

---

(1) المعارف ص185.

(2) معالي السبطين ص689 وأعيان الشيعة ج13 ص12 عن التكملة.

(3) البحار ج42 ص91 عن المناقب لابن شهرآشوب، عن الإرشاد للمفيد. والمعارف لابن قتيبة ص184.

أما إذا كان هناك غرض آخر، فإن الأمر يصبح مرهوناً به، وسيأتي بعض الحديث عن ذلك إنشاء الله..

الإستثمار غير الموفق:

وحين يتعب أهل السنة أنفسهم في التأكيد على هذا الزواج تاريخياً، فإنهم يحاولون أن يوظفوه، وأن يستثمروه قدر المستطاع في بلورة وتثبيت آرائهم، وردّ أدلة خصومهم الذين يحتجون عليهم بالدلائل والشواهد الكثيرة جداً على وجود إساءة حقيقية من قبل الخليفة الثاني لرسول الله «صلى الله عليه وآله» في مرض موته حيث قال عنه: إن الرجل ليهجر[1]. ثم لابنته حينما اعتدى عليها بالإهانة والضرب إلى حد إسقاط جنينها المسمى بمحسن، ثم كسر ضلعها، ومحاولة إحراق بيتها، وغير ذلك مما جرى عليها..

وقد جاء هذا الزواج ليكون الإكسير الذي يحول التراب إلى الذهب الإبريز، وتتحول به العداوة إلى محبة وصداقة، ويصير العدوان إحساناً، ولا سيما حين يعرضونه للناس بأبهى صورة، وأغلى زينة..

حتى لقد رووا أنه حين استشار الحسنين «عليهما السلام» بادره الإمام الحسن بالقول: «يا أبتاه، فمن بعد عمر، صحب رسول الله،

---

(1) ستأتي المصادر لهذا النص إن شاء الله تعالى..

وتوفي، وهو عنه راض، ثم ولي الخلافة فعدل، فقال له: صدقت»[1].

وقال الجاحظ: «ثم الذي كان من تزويجه أم كلثوم بنت فاطمة بنت رسول الله «صلى الله عليه وآله» من عمر بن الخطاب طائعاً راغباً. وعمر يقول: إني سمعت رسول الله «صلى الله عليه وآله» يقول: «إنه ليس سبب ولا نسب إلا منقطع إلا نسبي».

قال علي: إنها والله ما بلغت يا أمير المؤمنين.

قال: إني والله ما أريدها لذاك، فأرسلها إليه، فنظر إليها قبل أن يتزوجها، ثم زوجها إياه، فولدت له زيد بن عمر، وهو قتيل سودان مروان»[2].

وقال السمعاني: «لو كان أبو بكر وعمر كافرين لكان علي بتزويجه أم كلثوم من عمر كافراً أو فاسقاً، معرضاً ابنته للزنى، لأن وطء الكافر للمسلمة زنى محض»[3].

ونقول:

إن كل ذلك لا يجدي نفعاً.. وذلك لما يلي:

1 - كيف يكون رسول الله «صلى الله عليه وآله» قد مات وهو راض عن عمر، في حين أن عمر قد ودعه في مرض موته بكلمة:

---

(1) الفتوحات الإسلامية ج2 ص456.

(2) العثمانية ص236 و237.

(3) الأنساب للسمعاني ج1 ص207.

إن النبي ليهجر.

2 - كما أن صحبة رسول الله «صلى الله عليه وآله» بمفردها لا تعطي امتيازاً للخليفة على غيره، إذا لم يصاحبها الالتزام بأوامر رسول الله، وحفظ وصاياه.

3 - وحتى لو صح الحديث عن أن رسول الله «صلى الله عليه وآله» قد مات وهو راض عنه، فهل ينفعه ذلك، وهو قد عاد ليغضب ابنته التي يرضى الله لرضاها ويغضب لغضبها، ويعتدي عليها بالضرب المبرح، ويسقط جنينها ويسعى بإحراق بيتها بمن فيه؟!..

4 - وحتى لو ادعى الجاحظ أن علياً «عليه السلام» قد زوجه طائعاً راغباً.. فإن أئمة أهل البيت «عليهم السلام» ما زالوا يعلنون أنه قد زوجها مكرهاً مع بيان تفاصيل التهديدات التي تعرض لها.

5 - بل إن نفس رواية الجاحظ قد صرحت بأن علياً قد أقسم على أنها كانت صغيرة لم تبلغ.

6 - وأما بالنسبة للحديث عن الكفر، وعن الإيمان والفسق والعدالة، فهو حديث باطل، كما سيتضح في الفقرة التالية إن شاء الله تعالى.

هذا الزواج لم يحرج الشيعة:

ولربما وجد أهل السنة في هذا الزواج فرصة لإحراج الشيعة الذين يصححون هذا الحدث، فاعتبروه نقضاً لبعض مبانيهم الإيمانية

والتشريعية.

فتصدى علماء الشيعة رضوان الله تعالى عليهم لبيان فساد هذا الوهم، وبينوا بما لا مدفع له كيف أن مبانيهم ثابتة وسليمة.

فإن السيد المرتضى، والشيخ الطوسي وغيرهما، وإن كانا قد قبلا بوقوع هذا الزواج، ولكنهم استناداً إلى كثير من الأدلة والشواهد الواردة في كتب السنة والشيعة قد أكدوا على حالة الإكراه التي تعرض لها علي أمير المؤمنين «عليه السلام»، حتى قبل بهذا الزواج.

قال السيد المرتضى «رحمه الله»: «فلم يكن ذلك عن اختيار، والخلاف فيه مشهور، فإن الرواية وردت بأن عمر خطبها إلى أمير المؤمنين «عليه السلام»، فدافعه، وماطله فاستدعى عمر العباس فقال: ما لي؟! أبي بأس؟!

فقال: ما حملك على هذا الكلام؟

فقال: خطبت إلى ابن أخيك فمنعني لعداوته لي.. والله لأعورنّ زمزم ولأهدمن السقاية..».

إلى أن قال:

«على أنه لو لم يجر ما ذكرناه لم يمتنع أن يزوجه، لأنه كان على ظاهر الإسلام، والتمسك بشرائعه.. وإظهار الإسلام يرجع إلى الشرع فيه، وليس مما يحظره العقول.. وقد كان يجوز في العقول أن يبيحنا الله مناكحة المرتدين، على اختلاف ضروب ردّتهم. وكان أيضاً يجوز

أن يبيحنا أن ننكح اليهود والنصارى كما أباحنا عند أكثر المسلمين أن ينكح فيهم.

وهذا إذا كان في العقول سائغاً فالمرجع في تحليله أو تحريمه إلى الشريعة. وفعل أمير المؤمنين «عليه السلام» حجة عندنا في الشرع. فلنا أن نجعل ما فعله أصلاً في جواز مناكحة من ذكروه، وليس لهم أن يلزموا به على ذلك مناكحة اليهود، والنصارى، وعباد الأوثان لأنهم إن سألوا عن جوازه في العقل فهو جائز، وإن سألوا عنه في الشرع فالإجماع يحظره، ويمنع عنه.

فإذا قالوا: فما الفرق بين الوثني والكافر بدفع الإمامة.

قلنا لهم: وما الفرق بين النصرانية والوثنية في جواز النكاح وما الفرق بين النصراني والوثني في أخذ الجزية، وغيرها من الأحكام. فلا يرجعون في ذلك إلى الشرع الذي رجعنا معهم إليه»[1]. انتهى كلام السيد المرتضى «رحمه الله».

وذكر بعضهم أيضاً ما ملخصه:

أن بعضهم اعتذر عما فعله عمر من ضم أم كلثوم وتقبيلها، والكشف عن ساقها قبل وقوع العقد والتحليل، بأن ذلك إنما كان منه لأنه رآها صغيرة لم تبلغ حداً تشتهى حتى يحرم ذلك، ولولا صغرها لما بعث بها أبوها.

---

(1) الشافي ج3 ص272 و 273.

ولكن هذا الاعتذار غير مقبول، فإن ألف ضربة على جسد علي «عليه السلام»، وأضعافها على جسد أولاده أهون عليه من أن يرسلها إلى رجل أجنبي قبل العقد ليراها، فيأخذها، ويقبلها، ويكشف عن ساقها، ويضمها إليه، لولا علمه بأن الإمتناع عن ذلك يوقعه بما هو أعظم ضرراً حتى من هلاك نفسه وأولاده، ألا وهو وقوع فتنة بين المسلمين وارتداد الناس، وذهاب الدين.. فسلم «عليه السلام»، وصبر واحتسب، وأنزل ابنته في ذلك بمنزلة آسية بنت مزاحم. فإن ما ارتكبه فرعون من بني اسرائيل، من قتل أولادهم واستباحة حريمهم، ثم ادعاء الربوبية أعظم من استيلائه على آسية..

وما سبيل الرجل مع أم كلثوم إلا سبيل فرعون مع آسية.

لأن ما ادعاه لنفسه ولصاحبه من الإمامة ظلماً وتعدياً، وخلافاً على الله ورسوله أعظم من إجبار علي «عليه السلام» على تزويج ابنته له.

انتهى ملخصاً..[1].

وقال الشيخ المفيد «رحمه الله»: «إن المناكح على ظاهر الإسلام، دون حقائق الإيمان. والرجل المذكور وإن كان بجحده النص ودفعه الحق قد خرج عن الإيمان، فلم يخرج عن الإسلام لإقراره بالله

---

(1) الصوارم المهرقة ص200.

ورسوله»[1].

هذا.. وقد صرحت كتب أهل السنة بأن علياً «عليه السلام» قد رفض هذا الأمر أكثر من مرة، معللاً رفضه تارة بأنها صغيرة، وأخرى بأنه قد وعد بها ابن أخيه جعفر، وثالثة بأن أمرها يرجع إلى غيره ممن لا يرضى بذلك..

وقد صرحت كتب الشيعة بوجود تهديدات قوية من جانب عمر.. وأن الواسطة كان العباس بن عبد المطلب.. وأن العباس قد خاف من تلك التهديدات، فأصر على علي «عليه السلام» أن يجعل أمرها إليه فتولى هو تزويجها لعمر خوفاً من أن ينفذ عمر ما هدد به..

---

(1) مصنفات الشيخ المفيد ـ المسائل العكبرية ج6 ص61 و 62.

الفصل الثاني

امتناع علي عليه السلام و إصرار عمر

زواجها بمن لا ترضى:

ونحن نعتقد أن أم كلثوم قد أجبرت على هذا الزواج وأن أباها كان مكرهاً عليه أيضاً، وإن قضية زواجها من رجل لا ترضاه في الحالات العادية، ليس بالأمر الغريب. ومن مؤيدات ذلك حصول نظيره حتى للأنبياء صلوات الله عليهم وعلى نبينا وآله.

وقد حدثنا الله سبحانه. وصرحت الروايات بأن بعض زوجات رسول الله «صلى الله عليه وآله»، قد كن يؤذينه، وبعضهن قد تظاهرن عليه، إلى حد أصبح بحاجة إلى أن يكون **(فَإِنَّ اللهَ هُوَ مَوْلَاهُ وَجِبْرِيلُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ)**[1].

ثم بين الله سبحانه وجود نساء أخريات هن خير منهن، من حيث الصفات؛ لأن فيهن صفات تميزهن عنهن وهي صفات: الإسلام، والإيمان، والقنوت، والتوبة، والعبادة، والسياحة إلى الله سبحانه. ثم

(1) الآية 4 من سورة التحريم.

ضرب لهن مثلاً بامرأتي نوح ولوط اللتين كانتا كافرتين، وتؤذيان نوحاً ولوطاً، وذلك بعد تهديد ووعيد للكفار بالجزاء العادل (راجع سورة التحريم).

فهل كان الرسول الأعظم «صلى الله عليه وآله» يحب في الظروف العادية أن يكن هؤلاء النسوة زوجات له؟!! أم أنه كان مضطراً لتحمل هذا الأمر، حتى لو بلغت الأمور إلى هذا المستوى الخطير، والخطير جداً؟!.

ومن جهة ثانية قد حدثنا القرآن الكريم أيضاً: أن امرأة فرعون كانت مكرهة على الإقامة مع فرعون كزوجة له، وكانت تدعو الله أن ينجيها من فرعون، ومن عمله وقد استشهدت رحمها الله على يد زوجها الطاغية، الذي كان يدعي الربوبية..

هل ولدت لعمر؟

وإذا كان هذا الزواج زواج أم كلثوم رحمها الله بعمر قد تم بالإكراه والإجبار، فإن ذلك لا يعني: أنها عاشت معه كزوجة، أو أنها قد ولدت له أولاداً، وذلك لأن التناقض الظاهر في الروايات لا يبقي مجالاً لإثبات حتى: أنه قد دخل بها.

بل قد صرحت بعض النصوص بأن عمر قد مات قبل أن يدخل بها، وأنها كانت صغيرة[1]. فلا مجال إذن لتأكيد دعوى أن تكون قد

---

(1) راجع: المناقب لابن شهرآشوب (ط المطبعة العلمية ـ قم) ج3 ص304 عن

ولدت له ولداً اسمه زيد.

ولو فرضنا: حدوث ذلك، فإن ذلك يبقى أيسر وأهون من أن يتعرض أمير المؤمنين لكيد يوصل له أعظم الأذى، ويوجب إثارة مشكلات كبرى في طريق هذا الإسلام العزيز الذي يستحق التضحية بكل غال ونفيس.

إعتذارات علي عليه السلام:

وقد عددت الروايات لنا اعتذارات علي «عليه السلام» فكانت عبارة عن أمور ثلاثة هي:

1 ـ ما تقدم وسيأتي من نصوص كثيرة صرحت بأن علياً «عليه السلام» قد اعتذر عن التزويج بصغر سن أم كلثوم[1].

2 ـ تقدمت روايات صرحت باعتذاره «عليه السلام» بأنه حبس بناته على أبناء جعفر، أو أنه أعدها لابن أخيه جعفر[2].

النوبختي في كتاب الإمامة، وكلمة علي «عليه السلام» تصغر عن ذلك، يؤيد هذا أيضاً. والبحار ج42 ص91 والصراط المستقيم ج3 ص130.

(1) وراجع أيضاً: الصواعق المحرقة (ط دار الكتب العلمية ـ سنة 1403 هـ) ص239.

(2) راجع المصادر المذكوره في الهوامش الخمس المتقدمة جميعها، بالإضافة إلى: كنز العمال ج13 (ط مؤسسة الرسالة) ص624 و 625 عن ابن

3 - إن له أمراء لا بد أن يستأذنهم[1].

ظهور صحة هذه الاعتذارات:

ولا مجال للمناقشة في هذه الاعتذارات، فإن صحتها ظاهرة لا ريب فيها، لكن البعض قد حاول أن يشكك في صحة الرواية التي تحدثت عن صغر سنها.

فادعى أنها كانت بالغة حين هذا الزواج، لأن تزويجها إنما كان في السنة السابعة عشر من الهجرة[2].

فإذا انضم ذلك إلى ما ادعاه بعضهم من أنها ولدت في السنة السادسة من الهجرة[3]. فإن عمرها يكون حين الزواج حوالي إحدى عشرة سنة.. فكيف يقال: إنها كانت صغيرة؟!

غير أننا نقول:

سعد، وابن راهويه، وسعيد بن منصور، وطبقات ابن سعد ج8 ص462 و 463 وذخائر العقبى ص168 و 169 وراجع: الصواعق المحرقة (ط دار الكتب العلمية) ص239 ومختصر تاريخ دمشق ج9 ص160 وحياة الصحابة ج2 ص270 وسنن سعيد بن منصور ج1 ص146 وإفحام الأعداء والخصوم ص77 عن البلجرامي.

(1) ذخائر العقبى ص169 و 170 وسيرة ابن إسحاق ص248 والذرية الطاهرة ص 159.

(2) حياة الإمام علي لمحمود شلبي ص 294 ومصادر تاريخ الزواج تقدمت.

(3) راجع: السر المكتوم ص 101.

أولاً: إن إصرار علي «عليه السلام» على صغر سنها، خير شاهد على عدم صحة القول بأن عمرها كان إحدى عشرة سنة.. فإنه أبوها، وأعرف الناس بها، وهو الإمام المعصوم.

ثانياً: قد يقال: إن المراد بأنها لم تبلغ هو أنها لم تبلغ بالحيض، كما هو رأي هذا الفريق من الناس في البلوغ الشرعي. فيكون كلامه هذا قد جاء على سبيل الإلزام لهم لما يلزمون به أنفسهم.

ثالثاً: لا دليل على صحة كلام صاحب السر المكتوم في أنها ولدت في السادسة من الهجرة.. بل في إصرار علي «عليه السلام» على صغرها، ثم في استهجان الناس لهذا الزواج بسبب صغرها أيضاً ما يدل على بطلان هذا القول..

ومهما يكن من أمر فقد صرحت بعض الروايات: بذلك، أي بأن أم كلثوم كانت حين خطبة عمر لها جارية لم تبلغ ـ كما عند ابن سعد[1].

وقال الزرقاني: «أم كلثوم زوجة عمر بن الخطاب مات عنها قبل بلوغها»[2].

وذكر المازندراني الحائري: أنها ولدت قبل وفاة النبي بثلاث

---

(1) طبقات ابن سعد ج8 ص463.

(2) شرح المواهب اللدنية للزرقاني ج7 ص9.

سنوات[1].

بل أقل من ذلك، بدليل أنهم يقولون: «إن عمر زينب كان حين خروجها إلى كربلاء سبعاً وخمسين سنة»[2]، وزينب كانت أكبر من أم كلثوم قطعاً..

فتكون ولادة أم كلثوم قبل وفاة النبي «صلى الله عليه وآله» بسنة أو بسنتين على أبعد تقدير.

واعتذار علي «عليه السلام» بهذا الأمر بالذات ـ كما صرحت به الروايات كالنار على المنار، وكالشمس في رابعة النهار[3].

وفي نص آخر: خطب عمر إلى علي «عليه السلام» ابنته فقال: إنها صغيرة، فقيل لعمر: إنما يريد بذلك منعها، فكلمه، فقال علي «عليه السلام»، أبعث بها إليك الخ..[4].

---

(1) راجع: معالي السبطين ص685.

(2) المصدرالسابق، عن الذهبي في الأسماء والكنى.

(3) البحار ج25 ص247 وج42 ص97 وراجع: تاريخ اليعقوبي ج2 ص149 وكنز العمال ج13 ص624 عن ابن عساكر، وأبي نعيم في المعرفة وشرح الأخبار ج2 ص506 والعمدة لابن البطريق ص287 وكتاب الأربعين للماحوزي ص310 وراجع: الطرائف ص76 عن مسند أحمد، وذخائر العقبى ص169 عن أحمد في المناقب، وعن ابن السمان، وتاريخ الإسلام للذهبي ج4 ص137.

(4) كنز العمال ج16 ص510 عن عبد الرزاق وغيره، وحياة الصحابة ج2

وعند ابن اسحاق: فاعتل علي «عليه السلام»، عليه وقال: إنها صغيرة، فقال عمر: لا والله، ما ذاك بك، ولكن أردت منعي، فإن كان كما تقول فابعثها إلي.

فرجع علي «عليه السلام» فدعاها فأعطاها حلة وأرسلها إليه، فأخذ بذراعها فاجتذبتها منه، وقالت: أرسل. فأرسلها وقال: حصان كريم، انطلقي فقولي له: ما أحسنها وأجملها، ليست ـ والله ـ كما قلت فزوجها إياه[1].

وعند أبي عمر: فقيل له ردك. فعاوده، فقال له علي «عليه السلام»: أبعث بها إليك الخ..[2].

بل في بعض الروايات: أن علياً «عليه السلام» أرسل ابنته إلى عمر: لتقول له: إني قد قضيت حاجتك التي طلبت فأخذها عمر فضمها إليه، فقال: إني خطبتها إلى أبيها فزوجنيها.

قيل: يا أمير المؤمنين، ما كنت تريد إليها؟ إنها صبية صغيرة.

ص270.

(1) سيرة ابن إسحاق ص248 والذرية الطاهرة ص157 و158 تأليف: محمد بن أحمد بن حماد الأنصاري الرازي الدولابي، وذخائر العقبى ص 167.

(2) الصوارم المهرقة ص200 والإستيعاب (مطبوع مع الإصابة) ج4 ص491.

قال: إني سمعت رسول الله «صلى الله عليه وآله» يقول: كل سبب ونسب ينقطع يوم القيامة إلا سببي ونسبي الخ..[1].

ونقول:

إن هذا الحديث الأخير ظاهر الدلالة على أن الناس قد استهجنوا إصرار الخليفة على الزواج من طفلة صغيرة، حتى احتاج إلى الإعتذار عن ذلك، ودفع الإشكال عن نفسه.

وقد دلت الروايات المتقدمة أيضاً على أن عمر كان مصراً على رفض كلام أمير المؤمنين إلى درجة أنه لم يرض بقوله: إنها صغيرة، حتى طلب أن يريه إياها. وأصرّ على أنه إنما يتعلل بذلك لكي يمنعها منه.

تشكيكات أخرى لا تصح:

وقد حاول البعض أن يشكك في بعض الروايات المصرحة بأنها كانت صغيرة لم تبلغ، فقال: إنها لم تكن صغيرة بدليل:

1 - قول ابن حجر: إنها شهدت على وثيقة فدك، إضافة إلى الحسنين «عليهما السلام» [2].

---

(1) ذخائر العقبى ص169 عن الدولابي، وخرج ابن السمان معناه، وسيرة ابن إسحاق ص248 و 249 والذرية الطاهرة ص159.

(2) الصواعق المحرقة (مكتبة القاهرة) ص37.

2 - إنها روت عن أمها فاطمة حديث السقيفة[1].

ونقول:

يمكن الإجابة عن ذلك:

أولاً: قد قلنا: إن البلوغ الشرعي عند هؤلاء، إنما هو بالحيض لا ببلوغ سن التاسعة.. فتعبيرهم عنها بأنها صغيرة، واعتذار علي «عليه السلام» بذلك يصبح بلا إشكال من هذه الناحية..

ثانياً: إن الروايات قد عبرت عن زينب «عليها السلام» بأم كلثوم أيضا، فلعلها هي التي تتحدث الروايات.. عن شهادتها على وثيقة فدك، وروايتها لحديث السقيفة. ويكون العلم بصغر سنها قرينة على أن المراد هو زينب المكناة بهذه الكنية، لأن سنها هو الذي يوافق ذلك.

---

(1) عن كتاب: المسلسل بالأسماء.

الفصل الثالث

الإكراه.. إشارات ودلائل

الإكراه في مصادر الشيعة:

قد تقدم في الفصل الأول من القسم الأول في هذا الكتاب روايات كثيرة، وردت في الكافي وفي غيره من كتب الشيعة، تصرح بأن عمر قد هدد بقطع يد علي «عليه السلام»، وبقتله، وبتعوير زمزم، وهدم السقاية، وكل مأثرة لبني هاشم..

وأنه أمر الزبير بأن يطرح درعاً على سطح علي «عليه السلام»، تمهيداً لاتهامه بالسرقة. وأنه خطب الناس ليمهد لهذا الأمر.

وتقدم أيضاً أن العباس كان هو الواسطة بينه وبين علي «عليه السلام».. وقد أصرّ العباس على علي «عليه السلام» بأن يجعل أمر أم كلثوم إليه.. وأنه هو الذي بادر إلى تزويجها من عمر، ليدفع هذا المكروه العظيم.

كيف روي الإكراه في كتب السنة:

وحين عدنا إلى روايات أهل السنة، وجدنا أنها قد ألمحت

بوضوح إلى الإكراه والإجبار الذي مارسه عمر.. وألمحت أيضاً إلى ما ورد في كتب الشيعة من تفاصيل، حتى إنك لتستطيع أن تجد معظم عناصر رواية الإستغاثة متوفرة في كتب أهل السنة، الذين كانوا وما زالوا حريصين كل الحرص على إبعاد أي شبهة عن ساحة عمر بن الخطاب الذي لا نبالغ إذا قلنا: إنه أعز الخلفاء عليهم، وأحبهم إليهم..

ولكنها قد جاءت مجزأة ومتفرقة في الأبواب المختلفة، لا يلتفت أحد إلى وجود أي رابط بينها، إلا إذا اطلع على رواية الإستغاثة.. وسنقرأ في هذا الفصل بعضاً مما يوضح ذلك.. فنقول:

هل للحاكم أن يعمل بعلمه:

إن رواياتهم قد أشارت إلى أن عمر قد حاول أن ينتزع من الناس اعترافاً بأن له أن يعمل بعلمه، فيعاقب من يشاء لمجرد زعمه أنه رآه على فاحشة. ولكن علياً، أو علي وعبد الرحمن بن عوف، يرفض ذلك منه.

فقد روي: أن عمر كان يعس ذات ليلة بالمدينة، فلما أصبح قال للناس: «أرأيتم لو أن إماماً رأى رجلاً وامرأة على فاحشة، فأقام عليهما الحد، ما كنتم فاعلين؟

قالوا: إنما أنت إمام.

فقال علي بن أبي طالب: ليس ذلك لك، إذن يقام عليك الحد، إن

الله لم يأمن على هذا الأمر أقل من أربعة شهود»[1].

وجاء في نص آخر: ثم تركهم ما شاء الله أن يتركهم، ثم سألهم فقال القوم مثل مقالتهم الأولى، وقال علي مثل مقالته الأولى[2].

ممانعة علي عليه السلام وتلويح عمر بالسوء:

وقد تقدمت اعتذارات علي «عليه السلام»، بأن له أمراء يريد أن يستأذنهم.

وبأنه حبس بناته على أبناء جعفر، ثم اعتذاره بصغر سن أم كلثوم، وبين هذه النصوص: نص يقول:

إنه «عليه السلام» قال لعمر: «إنها صبية».

فقال: إنك ـ والله ـ ما بك ذلك. ولكن قد علمنا ما بك، فأمر بها علي فصنعت، ثم أمر ببرد فطواه الخ..[3].

---

(1) راجع: السنن الكبرى ج10 ص144، والمصنف لعبد الرزاق ج8 ص340.

(2) الفتوحات الإسلامية ج2 ص466 وراجع: كنز العمال ج5 ص457.

(3) طبقات ابن سعد ج8 ص464 وإفحام الأعداء والخصوم ص132 وتاريخ عمر بن الخطاب ص266.

وراجع بعض هذه الروايات وغيرها في: أسد الغابة ج5 ص614، والذرية الطاهرة ص157 و 158 و 159 وراجع: تذكرة الخواص ص288،

فقول عمر: ولكن قد علمنا مابك.. لا يخلو من لحن تهديد ووعيد.

وعند ابن اسحاق: خطب عمر إلى علي ابنته أم كلثوم، فأقبل علي وقال: إنها صغيرة.

فقال عمر: لا والله، ما ذاك بك، ولكن أردت منعي، فإن كانت كما تقول فابعثها إلي، فرجع علي فدعاها فأعطاها حلة الخ..[1].

وفي نص آخر: أنه قال له: إنها صغيرة. فقيل لعمر: إنما يريد بذلك منعها، فكلمه الخ..[2]

وعن الإمام الصادق «عليه السلام»، عن أبيه «عليه السلام»: إن عمر بن الخطاب خطب إلى علي بن أبي طالب «عليه السلام» ابنته

وراجع أيضاً: المستدرك على الصحيحين ج3 ص142 وراجع: الدر المنثور في طبقات ربات الخدور ص62, والإستيعاب (بهامش الإصابة) ج4 ص490 و 491 والإصابة ج4 ص492 وراجع: طبقات ابن سعد ج8 (ترجمة أم كلثوم) وقد صرح: بأنه «عليه السلام» قد اعتل بصغرها في مصادر كثيرة، ومنها كنز العمال ج13 ص624 و 625 عن ابن عساكر، وابن سعد، وابن راهويه، وسعيد بن منصور، وأبي نعيم في معرفة الصحابة.. والفتوحات الإسلامية ج2 ص 455 و 456.

(1) ذخائر العقبى ص167 و 168 وسيرة ابن إسحاق ص248 والذرية الطاهرة ص157 و 158 والفتوحات الإسلامية ج2 ص455 و 456.

(2) كنز العمال ج16 ص510 عن عبد الرزاق وغيره، وحياة الصحابة ج2 ص270.

أم كلثوم، فقال علي: إنما حبست بناتي على بني جعفر.

فقال عمر انكحنيها يا علي، فوالله ما على وجه الأرض رجل يرصد من حسن صحابتها ما أرصد الخ.. [1].

عمر يكثر التردد على علي عليه السلام:

وقال عقبة بن عامر الجهني: «خطب عمر بن الخطاب إلى علي بن أبي طالب ابنته من فاطمة، وأكثر تردده إليه، فقال: يا أبا الحسن ما يحملني على كثرة ترددي إليك إلا حديث سمعته من رسول الله «صلى الله عليه وآله» يقول: كل سبب وصهر منقطع يوم القيامة إلا سببي ونسبي، فأحببت أن يكون لي منكم أهل البيت نسب وصهر.

ثم تذكر الرواية ما تقدم من أنه «عليه السلام»: أمر بابنته فزينت، ثم بعث بها إلى عمر، فأخذ بساقها»[2].

---

(1) الطبقات الكبرى ج8 ص462 و 463 والفتوحات الإسلامية ج2 ص455 ومختصر تاريخ دمشق ج9 ص159 وتهذيب تاريخ دمشق ج6 ص 27 و 28 وتاريخ عمر بن الخطاب ص265. وبقية المصادر تقدمت في فصل: «إمتناع علي عليه السلام» وإصرار عمر، تحت عنوان: «إعتذارات علي عليه السلام».

(2) تاريخ بغداد ج6 ص182 وتقدمت المصادر لهذا النص في فصل: «مؤاخذات قوية».

وقد قدمنا: أن هذا الكلام ساقط وغير مقبول، فلا نعيد[1].

عمر يعترف بإلحاحه على علي عليه السلام:

وروى ابن المغازلي بسنده عن عبد الله بن عمر قال: صعد عمر بن الخطاب المنبر، فقال: «أيها الناس، إنه والله ما حملني على الإلحاح على علي بن أبي طالب في ابنته إلا أني سمعت رسول الله «صلى الله عليه وآله» يقول: كل سبب ونسب وصهر منقطع إلا نسبي وصهري فإنهما يأتيان يوم القيامة يشفعان لصاحبهما»[2].

فهذا النص صريح في أنه قد ألح على علي «عليه السلام» بدرجة ألجأته إلى الإعتذار للناس حتى على المنبر..

ألف: دور العباس.

ب: درة عمر.

ج: عقيل سفيه أحمق.

ومما يشير إلى دور العباس في هذا الزواج، وإلى غضب عمر من عقيل، بسبب معارضته لزواجه من أم كلثوم.. النص التالي:

عن أسلم مولى عمر، قال: «دعا عمر بن الخطاب علي بن أبي طالب، فساره، ثم قام علي. فجاء الصفّة, فوجد العباس، وعقيلاً،

---

(1) راجع فصل: «مؤاخذات قوية»، الفقرة التي تحت عنوان: «روايات لئيمة وحاقدة».

(2) مناقب الإمام علي بن أبي طالب «عليه السلام» ص110.

والحسين، فشاورهم في تزويج عمر أم كلثوم، فغضب عقيل، وقال: يا علي ما تزيدك الأيام والشهور إلا العمى في أمرك، والله لئن فعلت ليكونن وليكونن، لأشياء عددها، ومضى يجر ثوبه.

فقال علي للعباس: والله، ما ذلك منه نصيحة، ولكن درة عمر أخرجته إلى ما ترى. أما والله ما ذاك رغبة فيك يا عقيل. ولكن أخبرني عمر يقول: سمعت رسول الله «صلى الله عليه وآله» يقول: كل سبب ونسب منقطع يوم القيامة إلا سببي ونسبي، فضحك عمر وقال: ويح عقيل سفيه أحمق[1].

لكن أبا نعيم قد ذكر: أن علياً «عليه السلام» استشار العباس وعقيلاً، ولم يذكروا أكثر من ذلك[2].

ونحن لا يمكن أن نصدق ما ورد في هذه الرواية من جرأة عقيل على علي «عليه السلام»، بطريقة تفقد أدنى درجات الأدب واللياقة؛ فإن عقيلاً يجلّ عن إرتكاب هذا الخطأ الفادح، وهو أتقى من أن يجترئ على من قال فيه رسول الله «صلى الله عليه وآله»: إنه مع

---

(1) مجمع الزوائد ج4 ص271 و272 عن الطبراني، ورجاله رجال الصحيح، وعن البزار بنحوه، وذخائر العقبى ص170 عن الدولابي، وفيه: أنه استشار العباس وعقيلاً والحسن. والمعجم الكبير ج3 ص44 و 45 والذرية الطاهرة ص160.

(2) حلية الأولياء (ط دار الكتب العلمية) ج2 ص34.

الحق، والحق معه.. والذي طهره الله تطهيراً بنص القرآن الكريم.

ولعل مواقف عقيل الجارحة لكبريائهم من خلال إطلاعه على مثالبهم في أنسابهم قد دفعتهم إلى نسبة هذا الأمر الشنيع إليه..

ومهما يكن من أمر، فإن هذا النص يشير إلى شدة عمر حتى على عقيل، وإلى أنه قد كان لدرّة عمر دور في حدة عقيل، وشدته في موقفه..

كما أن كلمة عمر الأخيرة: «ويح عقيل، سفيه، أحمق» تشير إلى شدة نفوره من عقيل، وعمق بغضه له.

وقد ظهر من هذا النص أيضاً: أن للعباس مشاركة من نوع ما في أمر هذا الزواج.. وقد أوضحت رواية الكافي ورواية الاستغاثة هذا الدور، كما تقدم في فصل النصوص والآثار في أول هذا الكتاب.

كيد عمرو بن العاص:

وأخيراً، فإننا نلفت النظر هنا إلى أن: بعض النصوص قد ذكرت أن عمرو بن العاص هو الذي أشار على عمر بالتزوج من أم كلثوم[1].

ونحن نعرف أن هذا الرجل المنحرف عن علي «عليه السلام»،

---

(1) راجع: الكامل في التاريخ ج3 ص55 والبداية والنهاية ج7 ص157 وذكر قصة تزويجها في ص93 وج6 ص365 أيضاً. وستأتي هذه النصوص إن شاء الله تعالى.

لا يمكن أن يكون ناصحاً لأمير المؤمنين، ولا يشير على أحد بما يمكن أن يكون في مصلحة علي صلوات الله وسلامه عليه، أو يجلب إليه السرور والراحة.

فبأي شيء كان يفكر عمرو بن العاص يا ترى؟! وإلى أي شيء كان يسعى ويخطط، ويتآمر..؟! هذا ما يحق لنا أن نثير حوله أكثر من احتمال، ويثير في نفوسنا الكثير من الشكوك.

الفصل الرابع

ماذا أراد علي (ع)؟ وماذا أراد عمر؟!

بداية:

هنا سؤالان:

أحدهما: لماذا يصر عمر على هذا الزواج..

الثاني: كيف رضخ علي «عليه السلام» للتهديد، ووافق على زواج قد يقال: إن الإكراه يسلب عنه صفة المشروعية.

وللإجابة عليهما نقول:

لماذا الإصرار على الزواج؟!:

إننا نعيد طرح السؤال الأول ليصبح كما يلي:

لماذا يصر عمر على الزواج ببنت علي «عليه السلام»، الذي لم تكن العلاقة معه علاقة طيبة، ولا أقل من أنها لم تكن علاقة طبيعية، خصوصاً وأن عمر قد كان رأساً في التيار المناهض لإمامة أمير المؤمنين «عليه السلام»، وهو الغاصب لمقام الخلافة منه «عليه السلام».

وقد تجرأ حتى على رسول الله «صلى الله عليه وآله»، في هذا السبيل إلى حد أنه رماه بالهجر[1] وهو في مرض موته.

---

(1) قول عمر: «إن النبي ليهجر»، أو ـ بصورة أخف ـ قال كلمة معناها: «غلب عليه الوجع»، مذكورة في مصادر كثيرة جداً، نذكر منها ما يلي:
الإيضاح ص359 وتذكرة الخواص ص62 وسر العالمين ص21 وصحيح البخاري ج3 ص60 وج4 ص5 و 133 وج1 ص21 و 22 وج2 ص115 والبداية والنهاية ج5 ص227 و 251 والبدء والتاريخ ج5 ص95 والملل والنحل ج1 ص22 والطبقات الكبرى (ط صادر) ج2 ص244 وتاريخ الأمم والملوك ج3 ص192 و 193 والكامل في التاريخ ج2 ص320 وأنساب الأشراف ج1 ص562 وشرح النهج للمعتزلي ج6 ص51 وتاريخ الخميس ج1 ص164 وصحيح مسلم ج5 ص75 ومسند أحمد ج1 ص222 و 336 و 324 و 32 و 355 و 62 وج3 ص346 والسيرة الحلبية ج3 ص344 ونهج الحق 273.
وراجع: حق اليقين ج1 ص181 و 182 ودلائل الصدق ج3 قسم1 ص63 ـ 70 والصراط المستقيم ج3 ص3 ـ 7 والمراجعات ص353 والنص والإجتهاد ص149 و163 وتاريخ الإسلام ج2 ص384 و 383 والمصنف للصنعاني ج6 ص57 وج10 ص361 وج5 ص438 وعمدة القاري ج14 ص398 وج2 ص170 و 171 وج25 ص76 والبحار ج22 ص498 و 468 و 472، وج36 ص277 والإرشاد للمفيد ص107 وراجع: الغيبة للنعماني ص81 و 82 وفتح الباري ج8 ص101 و 100 و 102 و 186 و 187 والعبر وديوان المبتدأ والخبر ج2 قسم2 ص62 وأشار إليه في:

بل هو قد ضرب الزهراء «عليها السلام»، وأسقط جنينها. حتى ماتت شهيدة مظلومة[1].

نعم لماذا يصر على ذلك ويلح، ويكثر ترديده، وهو يرى ممانعة علي «عليه السلام» له، ويواجه رفضه المتكرر؟!!..

ثم لماذا هذا التهديد والوعيد العظيم، الذي يصل إلى حد تعوير زمزم، وهدم السقاية، وقطع يد علي، وقتله صلوات الله وسلامه عليه؟!..

لا بد أن في الأمر سراً عظيماً، وهائلاً، ومؤامرة خطيرة، تهون أمامها هذه الجرائم التي يهدد بارتكابها رجل قد أفهم الناس عملاً: أنه ينفذ تهديداته تلك..

إننا لن نحاول في إجاباتنا على هذا السؤال البسط في القول، ولا التوسع في البيان، بل نكتفي بالقول:

1 - إنه قد يروق للبعض أن يعتبر المبادرة إلى هذا الزواج إشارة إلى رغبة عمر الجامحة في إصلاح الحال بين بني هاشم من جهة

التراتيب الإدارية ج2 ص241 وإثبات الهداة ج1 ص657 وكشف المحجة ص64 وبهج الصباغة ج4 ص245 و 381 والطرائف ص432 و 433 وقاموس الرجال ج7 ص189 وج6 ص398 ومناقب آل أبي طالب ج1 ص235 و 236 وراجع: كنز العمال ج7 ص170.

(1) راجع نصوص ومصادر ذلك في كتابنا: «مأساة الزهراء شبهات وردود»، المجلد الثاني.

وبين خصومهم من جهة أخرى، حيث يسهم هذا الزواج في تهدئة النفوس، وعودة المياه إلى مجاريها، من خلال ما يترتب عليه من تلاق يفسح المجال لبث الشكوى، وغسل القلوب، وتصفية النوايا..

ونقول:

إن هذه الإجابة غير دقيقة، بل هي غير صحيحة، وذلك لما يلي:

أولاً: إن ذلك لا يمكن أن يبرر التهديد بتعوير زمزم، وهدم السقاية، وقتل علي، سيد المسلمين، ووصي رسول رب العالمين.. وهل يمكن غسل جريمة بجريمة أعظم منها؟!

ثانياً: إن هذه الزيجات ـ لم تستطع عبر التاريخ أن تحقق ما هو أبسط من ذلك.. فكيف بأمر أزهقت من أجله الأرواح، واستشهدت فيه أعظم امرأة خلقها الله تعالى، وهي أم تلك الزوجة، وقاتلها هو نفس هذا الزوج!!!.

على أن الوقائع التي تجلى فيها هذا الزواج قد أظهرت: أن بطل هذه القضية يهدف إلى الإذلال والقهر، أكثر مما يهدف إلى الإعزاز والتكريم، وتوحيد عرى الصداقة، وإظهار المحبة.

ثالثاً: إن قضية الإمامة واغتصاب مقام الرسول ليست من الأمور التي يتم التصالح فيها بمثل هذه التصرفات؛ لأنها قضية عقائدية وإيمانية بالدرجة الأولى. فما لم يتم التصرف بالقناعات، فإن الأمور لا بد أن تبقى على حالها، ولا تَنحَلّ أية مشكلة من هذا القبيل

كما هو معلوم.

2 - وقد يحاول البعض أن يجد تفسير ما جرى في بعض النصوص التي تحدثت عن رغبة عمر في أن تكون له صلة نسبية برسول الله «صلى الله عليه وآله»، وذلك من خلال الرغبة الإيمانية لديه بالإتصال بالرسول، وتنفيذ ما سمعه منه «صلى الله عليه وآله»، انطلاقاً من الحرص على نيل هذا المقام التقوائي، ورغبة بالثواب الأخروي.

ونقول:

أولاً: إن ذلك أيضاً لا يتلاءم مع التهديد بارتكاب جرائم بحق المقدسات، والإفتراء على علي لقطع يده أو قتله.

ولا يبرر الإلحاح على علي «عليه السلام» إلى درجة الإحراج، ثم تكذيبه واتهامه، فإن التقوى والورع لا يلتقيان مع مثل هذه الأساليب في شيء..

ثانياً: إن تقوى إنسان لا تجعل له حقاً في عرض ولا في كرامة غيره، ولا تبرر له إحراج إنسان آخر. وإسقاط حقوقه وإذلاله.

وهل تتبدل حقوق الناس بحسب أهواء ورغبات هذا التقي أو ذاك؟!

3 - إن الأقرب إلى الاعتبار هو أن يجاب بما يلي:

إن ما يريده عمر بهذا الزواج لا بد أن يكون في خطورته وأهميته بالنسبة إليه بدرجة يوازي عنده قتل علي «عليه السلام»،

وتدمير المقدسات. وذلك لا يكون إلا أمراً مصيرياً وخطيراً جداً كما قلنا..

ولا نجد ما يصلح مبرراً لذلك إلا القول بأن عمر كان يفكر في مصير الخلافة من بعده، وإلى من تؤول، وهو مدى قوة من تؤول إليه في الإمساك بها.. أي إنه كان يريد بهذا الزواج أن يركزها في ذريته هو على أساس أن تستمر فيهم بصورة أقوى، وأشد رسوخاً وتجذراً، حيث يكون تعامل الناس معها من موقع التقديس، والإلتزام الديني، والعاطفي، والوجداني، حين يكون الخليفة هو ابن بنت نبيهم، ويريد ـ حسب دعواه ـ أن يحكمهم باسم الشرع، ويقوم بمهمات النبي الأقدس «صلى الله عليه وآله»..

ويجتمع ويتلاقى بذلك الغرور القومي، مع العصبية العرقية ثم يندمج بالتقديس الديني، والواجب الشرعي، ويقوي بعضها بعضا في الإمساك بهذا الأمر بقوة.

وبذلك يتم إسقاط مطالبات علي «عليه السلام» وآل علي عن صلاحية التأثير على الناس، ولا يبقي لها تلك الفاعلية، وتتلاشى ـ بالتدريج ـ دعوتهم، وتتضاءل هممهم، وينتهي أمرهم.

وهذا غاية ما يتمناه، وأقصى ما يسعى إليه. ولأجل ذلك كان التهديد، وللوصول إلى هذه الغايات كان الإصرار..

ولعل احتجاجه بحديث كل سبب ونسب ينقطع يوم القيامة إلا

سببي ونسبي يستطيع أن يمنحنا إشارة إلى رغبته في مولود يحمل تلك الصفة التي هي الأساس في هذا التفكير..

لكن صغر سن أم كلثوم، وسياسات عمر العنصرية، وحقده القوي على غير العرب، وشدته عليهم، قد هدم كل ما بناه من آمال وما خطط له من سياسات، حيث قطع الطريق عليه أبو لؤلؤة، حين عاجله بطعناته النافذة التي أودت بحياته، قبل أن يتمكن من أن يتبع خطواته الأولى بأية خطوة أخرى في هذا السبيل. هل أراد علي «عليه السلام» استصلاح عمر وكفه؟!

وعن سؤال: لماذا رضخ علي «عليه السلام» للتهديد، وقبل بهذا الزواج الذي قد يقال: إن حديث الإكراه عليه يسلب عنه صفة المشروعية.. نقول:

«حكى المفيد في المحاسن، عن ابن هيثم: أنه «عليه السلام» أراد بتزويج عمر استصلاحه، وكفه عنه. وقد عرض لوط بناته على الكفار، ليردهم عن ضلالهم: **(هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ)**[1]» [2].

وسئل مسعود العياشي عن أم كلثوم، فقال: كان سبيلها سبيل آسية مع فرعون[3].

---

(1) الآية 78 من سورة هود.

(2) الصراط المستقيم للبياضي ج3 ص130.

(3) الصراط المستقيم ج3 ص130.

علم النبي صلى الله عليه وآله والإمام عليه السلام والعمل بالظاهر:

ونقول:

إن من الواضح: أن الحكم الشرعي إنما يؤخذ من الأئمة والأنبياء، فإذا عمل النبي والإمام شيئاً علم أنه سائغ له، فإذا زوّج النبي أو الإمام هذا الصنف من الناس فإن ذلك يدل على جواز هذا التزويج، إذا توفرت جميع الشرائط والحالات التي كانت قائمة، ومنها حالة الإكراه.

فإنه إذ أكره نبي أو لإمام على تزويج ابنته ممن يتظاهر بالدين، وكان باطنه لا يوافق ظاهره، فإن ذلك يدل على جواز التزويج لهذا الصنف من الناس في حال الإكراه، كما أنه لو تزوج النبي أو الوصي بامرأة ثم ظهر من حالها خلاف ما كان يتوقع من مثلها، علمنا: أنه إنما جرى في ذلك وفقاً للأحكام الظاهرية، وذلك كزواج نوح ولوط بتينك المرأتين اللتين كانتا في الإتجاه الآخر.

ويمكن أن نوضح هذا الأمر كما يلي:

إن الأحكام الشرعية فيما يرتبط بالتعامل مع الناس إنما تجري وفقاً للظواهر العادية. وعلى الإمام والنبي أن يعامل الناس وفقاً لهذه الظواهر، لا طبقاً لما عرَّفه الله إياه عن طريق جبرئيل، أو عن طريق الرؤيا الصادقة.

أما بالنسبة لتعامل الأنبياء والأوصياء فيما بينهم، فإنما هو على

أساس الواقع، لا الظاهر، كما دلت عليه قصة ذبح إسماعيل على نبينا وآله و وعليهم السلام، وقوله: **(يَا أَبَتِ افْعَلْ مَا تُؤْمَرُ)**[1]. وكما دلت عليه الروايات التي تؤكد أن الإمام يعرف المال المحرم واقعاً فيجتنبه.

كما أنهم لا يعاملون الناس طبقاً لما يعرفونه من خلال مقام النبوة الشاهدة، فإن النبي «صلى الله عليه وآله» له مقام الشهادة على الخلق: **(إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِدًا..)**[2].

وإنما يعاملونهم حسب ما يصل إليهم بالطرق العادية المتوفرة لسائر المكلفين، حتى لو علموا ـ من خلال شاهديتهم ـ بأن الواقع على خلافها..

توضيح وبيان:

ولنا أن نوضح ذلك ببيان:

إن الله سبحانه قال: **(وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ)**[3].

وقال تعالى: **(وَسَيَرَى اللهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ ثُمَّ تُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ)**[4].

---

(1) الآية 102 من سورة الصافات.

(2) الآية 8 من سورة الفتح.

(3) الآية 105 من سورة التوبة.

(4) الآية 94 من سورة التوبة.

وقال تعالى حكاية عن عيسى: **(وَأُحْيِي الْمَوْتَى بِإِذْنِ اللهِ وَأُنَبِّئُكُمْ بِمَا تَأْكُلُونَ وَمَا تَدَّخِرُونَ فِي بُيُوتِكُمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَةً لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ)**[1].

وقال تعالى: **(يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِداً وَمُبَشِّراً وَنَذِيراً)**[2].

وقال: **(إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَيْكُمْ رَسُولاً شَاهِداً عَلَيْكُمْ)**[3].

وقال: **(فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلاَءِ شَهِيداً)**[4].

وقال تعالى حكاية عن يوسف «عليه السلام»: **(قَالَ لاَ يَأْتِيكُمَا طَعَامٌ تُرْزَقَانِهِ إِلاَّ نَبَّأْتُكُمَا بِتَأْوِيلِهِ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَكُمَا ذَلِكُمَا مِمَّا عَلَّمَنِي رَبِّي)**[5]

ثم جاءت الروايات الشريفة لتفسر لنا المراد، وتعلن بأن الله قد أطلع أنبياءهُ على الغيب وأن الأعمال تعرض على رسول الله «صلى

---

(1) الآية 49 من سورة آل عمران.
(2) الآية 45 من سورة الأحزاب، والآية 8 من سورة الفتح.
(3) الآية 15 من سورة المزمل.
(4) الآية 41 من سورة النساء.
(5) الآية 37 من سورة يوسف.

الله عليه وآله» كل صباح. ثم هي تؤكد أن الأئمة «عليهم السلام» أيضاً هم المؤمنون، الشهداء على الخلق.

ويزيد ذلك وضوحاً ما نعرفه من خلال النصوص الشريفة، من أن النبي «صلى الله عليه وآله» يرى من خلفه، وأنه تنام عيناه ولا ينام قلبه، لأن المشاهدة والشهود للأعمال يقتضي ذلك.

كما أننا نقرأ في الزيارة:

أشهد أنك ترى مقامي، وتسمع كلامي، وترد سلامي..

ومن أعمال البشر، نواياهم، وأحقادهم، وحبهم، وبغضهم، وحسدهم، ورياؤهم، وما إلى ذلك..

وقد حفلت مجاميع الحديث والرواية بالأحاديث الشريفة التي تدل على معرفة الأنبياء والأئمة بالأمور، وإطّلاعهم على الخفايا، حتى على خلجات القلوب، ووساوس الصدور..

فعلم مما ذكرناه: أن ثمة طرقاً غير عادية، هي من مصادر المعرفة للأئمة والأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين.

ومن مصادر ذلك أيضاً، إخبار جبرئيل للأنبياء بما أراد الله لهم أن يعرفوه.

كما أن الملك المحدث لهم يخبرهم بما رآه في لوح المحو والإثبات، أو عرفه من أسرار اطلع عليها بنفسه، أو عرفها من الملائكة المقربين، أو غير ذلك.

ثم هناك الإلهام والإشراف المباشر على الحقائق، الذي يسره الله

سبحانه لأوليائه..

وهناك كذلك الخطابات الإلهية التي تتجلى بخلق الكلام في الشجرة، أو في غيرها، كما جرى لموسى.

والرؤيا أيضاً من وسائل الوحي للأنبياء كما هو معلوم.

وبعد ما تقدم نقول:

إن النبي «صلى الله عليه وآله» والإمام «عليه السلام» لا يتعامل مع الناس على أساس معارفه التي ينالها بهذه الوسائل والطرق التي ألمحنا إليها، إلا فيما أذن الله سبحانه به في الموارد الخاصة لمصالح معينة، كإظهار علم الإمامة وعلم النبوة، لتيسير اليقين للناس، والربط على قلوبهم في مواضع الخطر الداهم..

وإلا مع الأنبياء والأوصياء أيضاً.. كما هو الحال في قضية ذبح إبراهيم لولده إسماعيل..

وإلا.. في تعامل النبي والإمام نفسه مع الأمور التي تعني شخصه، كطهارة مأكله، وصحة وحلية مصادره.. وسلامتها عن أي شبهة، ونحو ذلك..

فإذا أراد النبي أو الإمام أن يعاشر الآخرين من الناس العاديين ويعاملهم، فإنه يعاملهم وفق وسائل المعرفة المتوفرة لديهم. وبها ينالون علومهم. فإذا علم من خلال الرؤية البصرية بأن فلاناً سرق، أو علم بذلك بواسطة الإقرار من السارق نفسه، أو شهد عنده

الصادقون بأنهم رأوا السارق وهو يمارس السرقة..

أو ثبت له أمر ما عن طريق حلف اليمين؛ فإنه يرتب آثار ذلك على مورده، حتى لو كان الواقع على خلافه، بأن كانت الشهادة مخطئة، أو كاذبة, أو كان الحالف كاذباً، أو كان المقر خائفاً من أمر يراه أهم، من مفسدة الكذب في الإقرار بالنسبة إليه..

ولذلك روي عن رسول الله «صلى الله عليه وآله»، أنه قال: إنما أقضي بينكم بالبينات والأيمان، فأيما رجل قطعت له من أخيه شيئاً، فإنما قطعت له قطعة من النار[1].

فهو إذن يقضي بعلمه العادي، ولا يقضي بعلم النبوة، وبما يأتيه عن طريق غير معروفة ولا مألوفة للناس، ولا تقع في متناول أيديهم.

وقائع ونتائج:

ومن نتائج ما قدمناه: أن يكون العمل بعلمهم العادي هو سبب شرب الإمام الرضا «عليه السلام» من العصير المسموم, وهو المبرر لذهاب أمير المؤمنين «عليه السلام» إلى محرابه، ولشرب

---

(1) وسائل الشيعة (ط مؤسسة آل البيت) ج27 ص232 والكافي ج7 ص414 وتهذيب الأحكام، ومعاني الأخبار ص 279 وراجع: التفسير المنسوب للإمام العسكري (ط مؤسسة الإمام المهدي «عليه السلام» قم) ص673 والسنن الكبرى للبيهقي ج10 ص143 و 149 وصحيح البخاري، وصحيح مسلم ج3 ص1337.

الإمام الحسن «عليه السلام» للسم، وعدم إخباره لهم بالذي دسه إليه، ثم هو السبب في مضي الإمام الحسين «عليه السلام» إلى كربلاء مع علمه بأنه يستشهد.

ومما تقدم يعلم أيضاً: أنه يجوز للنبي والإمام أن يزوج ابنته لمن يتظاهر بالإسلام، ويجوز له أيضاً أن يتزوج بمن تتظاهر بالإسلام أيضاً. حسبما أوضحناه. أو على الأقل لا يمكن لنا الجزم بحرمة ذلك عليه «صلى الله عليه وآله».. حتى لو كان يعلم بعلم النبوة والإمامة بما يخالف هذا الظاهر فكيف إذا انضم إلى ذلك ما صرحت به الآيات بالنسبة للتين تظاهرتا عليه[1].

زواج عمر بأم كلثوم متوقع:

فلا حرج بعد هذا إذا قلنا: إنه لا مانع من أن يكون عمر قد تزوج بأم كلثوم فإن عدداً من الروايات التي تحدثت عن هذا الزواج معتبرة

---

(1) راجع: صحيح البخاري (ط دار الفكر - بيروت - سنة 1401 هـ) ج6 ص69 و 71 وج 7 ص46 وصحيح مسلم (ط دار الفكر بيروت) ج4 ص190 و 192 وسنن البيهقي ج7 ص37 و 353 وكنز العمال ج2 ص525 وسنن النسائي (ط دار إحياء التراث - بيروت) ج4 ص137 وج6 ص152 وج7 ص13 ومسند أحمد ج1 ص33 وج6 ص221 والدر المنثور ج5 ص193 وج6 ص242 والجواهر الحسان ج3 ص351 والتسهيل ج4 ص131.

من حيث السند، ومن بينها ما دل على أن هذا التزويج لم يكن عن اختيار ورضا، بل جاء بعد التهديد والوعيد.

وليس ثمة ما يمنع هؤلاء القوم من تنفيذ تهديداتهم، فقد عرفنا: أن هؤلاء القوم قد آذوا الزهراء «عليها السلام» بما هو معروف، فقد أسقطوا جنينها, وكسروا ضلعها الشريف، فكانت الصديقة الشهيدة.. بل إنهم قد رموا رسول الله «صلى الله عليه وآله» بالهجر، وقالوا: إن الرجل ليهجر، أو ما هو بمعنى ذلك..

وقد كان على أمير المؤمنين «عليه السلام» أن يسكت ويداريهم حفظاً وصوناً للإسلام.. فهل يمكن أن يحاربهم أمير المؤمنين من أجل أن يمنعهم من الزواج بابنته، ويخالف بذلك وصية رسول الله «صلى الله عليه وآله» بأن لا يقاتلهم؟!.

وما خطر هذا الزواج في جنب قتل الزهراء «عليها السلام»، وقتل المحسن، ورمي رسول الله «صلى الله عليه وآله» بالهجر؟!.

وكيف لم يجز قتالهم على هذه العظائم، وجاز ذلك لأجل منعهم من الزواج بأم كلثوم؟!.

على أن هذا الزواج، لم يحقق نتائجه المرجوة لهم كما قلنا.. فقد مات عنها عمر قبل أن يدخل بها لأنها كانت صغيرة.. كما في بعض الروايات..

أو كانت ولدت له ولداً اسمه زيد مات وهو صغير، أو أنه مات هو وأمه في يوم واحد، دون أن يكون له أي دور يذكر في الحياة

السياسية، يتماشى مع الآمال التي كانت معقودة عليه..

وعلى كل حال.. فإن الله هو الذي يتولى عقوبة من ظلم واعتدى، ويثّبت من صبر واتقى واهتدى.

الفصل الخامس

اللمسات الأخيرة

بداية:

هناك عدة أمور مرت علينا في فصول هذا الكتاب لم تصمد أمام النقد الموضوعي والعلمي. بل ظهر فيها التهافت والإختلاف، وعارضتها الحقائق التاريخية الثابتة..

فهل هي مختلقة ومكذوبة من أساسها؟ أم أن لها نصيباً من الصحة لكن قد حصل بعض التلاعب في النصوص، والتصرف بمتون الأحاديث، تحت ستار التشابه بالأسماء؟ ونحو ذلك؟.

وهل يمكن الإعتماد على الإحتمال الذي يقول: إنه قد كان لعمر ولد اسمه زيد، وأمه اسمها أم كلثوم، لكنها ليست بنت علي «عليه السلام»؟!

مع العلم بأن منشأ هذا الإحتمال هو أن التاريخ يقول: إنه قد كان هناك أم كلثوم أخرى خطبها عمر، فرفضت، وأعلنت أنها تريد الدنيا، وأن يكون الزواج برجل يصب عليها المال صبا.

ونوضح ذلك في ما يلي من مطالب..

من هي أمُّ زيد بن عمر؟!

قال المسعودي عن عمر: «كان له من الولد عبد الله، وحفصة زوج النبي «صلى الله عليه وآله» وعاصم، وعبيد الله، وزيد من أم. وعبد الرحمن وفاطمة وبنات أخر، وعبد الرحمن الأصغر، وهو المحدود في الشراب، وهو المعروف بأبي شحمة، من أم»[1].

فالمسعودي يرى أن زيداً وحفصة وعاصماً الخ.. كانوا من أم. وهي ليست أم كلثوم قطعاً.. فهل يمكن التماس تفسير ذلك عند غير المسعودي؟! كالطبري مثلاً الذي يقول وهو يعدد أولاد عمر: «وزيد الأصغر وعبيد الله قتلا يوم صفين مع معاوية، وأمهما أم كلثوم بنت جرول بن مالك بن مسيب بن ربيعة. وكان الإسلام فرق بين عمر وأم كلثوم بنت جرول»[2].

وقال ابن الأثير:

«تزوج مليكة بنت جرول الخزاعي في الجاهلية, فولدت له عبيد

---

(1) مروج الذهب ج2 ص321.

(2) راجع: تاريخ الأمم والملوك (ط الإستقامة) ج3 ص269 عن الواقدي، وتاريخ المدينة لابن شبة ج2 ص654 و655 وتاريخ الخميس ج2 ص251 وصفة الصفوة ج1 ص275 والبداية والنهاية ج 7 ص156 وتاريخ عمر بن الخطاب ص265 ونهاية الأرب ج19 ص391.

الله بن عمر، ففارقها في الهدنة (الحديبية)، فخلف عليها أبو جهم بن حذيفة، وقتل عبيد الله بصفين مع معاوية. وقيل: كانت أمه أم زيد الأصغر، أم كلثوم بنت جرول الخزاعي، وكان الإسلام فرق بينها وبين عمر»[1].

ولا ندري لماذا عبر عنه بالأصغر مع أنه بالنسبة لزيد بن أم كلثوم بنت علي «عليه السلام» هو الأكبر، لأنه قد ولد قبل إسلام عمر؟!

ألا يجعلنا ذلك نطلق الاحتمال الذي يقول: إنه لا يوجد لعمر إلا زيد واحد، وهو ابن ام كلثوم بنت جرول؟!.

وذكروا: «أن عمر قد طلق أم كلثوم بنت جرول الخزاعية، أم عبيد الله بن عمر حين نزول قوله تعالى: **(وَلَا تُمْسِكُوا بِعِصَمِ الْكَوَافِرِ)**[2]»[3].

وذكر ابن كثير وغيره في زوجات عمر: أم كلثوم وهي مليكة بنت جرول وعد من أولاده أيضاً: زيداً الأكبر، وزيداً الأصغر،

---

(1) الكامل في التاريخ ج3 ص53 و 54 والبداية والنهاية ج7 ص156.

(2) الآية 10 من سورة الممتحنة.

(3) السيرة النبوية لابن هشام ج3 ص212 والبحار ج20 ص338 وراجع: الدر المنثور ج3 ص188 وإرشاد الساري ج10 ص205 والبداية والنهاية ج7 ص156 و 157.

وحفصة ورقية، وزينب وفاطمة[1].

تحفظات على الرأي الراجح:

ونحن وإن كنا قد قبلنا بالروايات الصحيحة والمعتبرة الناطقة بزواج أم كلثوم بنت علي «عليه السلام» من عمر بن الخطاب، لكننا بالنسبة لزيد بن عمر نقول:

1 - إن شدة التناقض والإختلاف في الحديث عن زيد بن عمر، وعن أمه، وتاريخ وفاتها ووفاته.

2 - ثم ورود روايات تتحدث عن وفاتها في عهد معاوية، حيث صلى عليها سعيد بن العاص، أو عبدالله بن عمر.

وعن أنه مات وهو صغير، أو أنه عاش حتى صار رجلاً.

3 - بالإضافة إلى ما هو ثابت أيضاً من أن أم كلثوم بنت علي «عليه السلام» قد عاشت إلى ما بعد واقعة كربلاء.

4 - وكذلك ما ورد من تصريح بعض أهل السنة، من أن عمر قد توفي عن أم كلثوم قبل أن تبلغ.

5 - وتصريح بعض رواياتهم أيضاً بأنها لم تلد لعمر.

6 - ثم تأييد ذلك كله بالنص القائل بأنه توفي عنها قبل أن يدخل

---

(1) راجع: البداية والنهاية ج7 ص156.

بها.

7 ـ يضاف إلى ذلك كله المفارقة التي أشرنا إليها آنفاً، فيما يرتبط بعدم معقولية تسمية زيد ابن أم كلثوم بنت علي بالأكبر، وتسمية زيد بن أم كلثوم بنت جرول بالأصغر..

فإن النتيجة تكون بعد ذلك كله هي:

قوة احتمال التزوير في نسبة زيد، إلى أم كلثوم بنت علي «عليه السلام»..

وإن هذا التزوير قد خفي على كثير من الناس.. فارتكز في أذهانهم، وصاروا يتصدون لإضافة كلمة «بنت علي» و «بنت فاطمة» في رواياتهم تبرعاً من عند أنفسهم، للتعريف وللتوضيح، مع أن الأمر يرجع في أصله إلى التزوير، ويعتمد على الإبهام للإيهام.

فزادوا بذلك الطين بلة، والخرق اتساعاً، حتى أصبح من الصعب جداً تمييز توضيحاتهم التبرعية الخاطئة عن الكلام السليم والخالص.

رواية القداح:

وبعد، فإننا لا نجد في روايات أهل البيت «عليهم السلام» ذكراً لزيد بن عمر من أم كلثوم بنت علي «عليه السلام»، إلا في رواية القداح عن الإمام الصادق «عليه السلام». وقد قدمناها في الفصل الأول من هذا الكتاب..

وهي رواية ضعيفة السند، بسبب عدم تحديد شخصية الراوي عن

القداح..

مع احتمال أن تكون مروية بالمعنى عنه «عليه السلام»، فتكون نسبة زيد إلى أم كلثوم بنت علي «عليه السلام» أيضاً من توضيحات الراوي.

وقد جرى فيها على ما كان يشاع من قبل الفريق الآخر، الذي كان يرغب في التأكيد على هذه النقطة، والتسويق لها، حسبما ألمحنا إليه..

عمر يخطب أم كلثوم بنت أبي بكر:

ولأجل أن نزيد توضيح الأمور للقارئ الكريم، وليظهر له مدى ما وقع في هذا الأمر من خلط وخبط، ربما يكون عمدياً.

نقول:

يذكر المؤرخون: أن عمر قد خطب أم كلثوم بنت أبي بكر، وذلك بعد وفاة أبي بكر، خطبها من عائشة، فأنعمت له بها، لكن أم كلثوم كرهته، فاحتالت حتى أمسك عنها، فتزوجها طلحة بن عبيد الله، فولدت له زكريا وعائشة الخ..[1].

وذكر بعضهم: أنه خطبها إلى عائشة، فلما ذهب قالت الجارية: تزوجيني عمر وقد عرفت خشونة عيشه، والله لئن فعلت لأخرجن إلى

---

(1) راجع: المعارف لابن قتيبة ص175 والبدء والتاريخ ج5 ص92.

قبر رسول الله «صلى الله عليه وآله» لأصيحن به، إنما أريد فتى من قريش يصب الدنيا علي صبا.

فأرسلت عائشة إلى عمرو بن العاص فأخبرته، فقال: أنا أكفيك.

فذهب إلى عمر، فقال: يا أمير المؤمنين، لو جمعت إليك امرأة.

فقال: عسى أن يكون ذلك.

قال: من ذكر أمير المؤمنين؟

قال: أم كلثوم بنت أبي بكر.

قال: ما لك ولجارية سعى إليك إياها بكره عيش؟

فقال عمر: عائشة أمرتك بذلك؟

قال: نعم.

فتركها، فتزوجها طلحة بن عبيد الله الخ..[1].

وحسب نص الطبري: «خطب أم كلثوم بنت أبي بكر، وهي صغيرة، وأرسل فيها إلى عائشة، فقالت: الأمر إليك.

فقالت أم كلثوم: لا حاجة لي فيه.

فقالت لها عائشة: ترغبين عن أمير المؤمنين؟

قالت: نعم، إنه خشن العيش، شديد على النساء.

---

(1) الروضة الفيحاء في تواريخ النساء ص303 وكنز العمال ج13 ص626 عن ابن عساكر.

فأرسلت عائشة إلى عمرو بن العاص، فأخبرته.

فقال: كفيتك.

فأتى عمر فقال: يا أمير المؤمنين بلغني خبر أعيذك بالله منه.

قال: وما هو؟

قال: خطبت أم كلثوم بنت أبي بكر؟

قال: أفرغبت بي عنها؟

قال: لا واحدة، ولكنها حدثة، نشأت تحت كنف أمير المؤمنين في لين ورقة، وفيك غلظة، ونحن نهابك، وما نقدر أن نردك عن خلق من أخلاقك. فكيف بها إن خالفتك في شيء؟ فسطوت بها، كنت قد خلفت أبا بكر في ولده بغير ما يحق عليك.

قال: فكيف بعائشة وقد كلمتها؟

قال: أنا لك بها، وأدلك على خير منها. أم كلثوم بنت علي بن أبي طالب، تعلق منها بنسب من رسول الله «صلى الله عليه وآله»[1].

وقال عمر رضا كحالة: «إن رجلاً من قريش قال لعمر بن الخطاب: ألا تتزوج أم كلثوم بنت أبي بكر، فتحفظه بعد وفاته، وتخلفه

---

(1) تاريخ الأمم والملوك (ط الإستقامة) ج3 ص270 عن المدائني، والكامل في التاريخ ج3 ص54 و55 والبداية والنهاية (ط دار إحياء التراث سنة 1413 هـ) ج7 ص157.

في أهله؟.

فقال عمر: بلى إني لأحب ذلك، فاذهب إلى عائشة فاذكر لها ذلك، وعد إلي بجوابها.

فمضى الرسول إلى عائشة فأخبرها بما قال عمر، فأجابته إلى ذلك، وقالت له: حباً وكرامة.

ودخل عليها بعقب ذلك المغيرة بن شعبة, فرآها مهمومة، فقال لها: ما لك يا أم المؤمنين؟!

فأخبرته برسالة عمر، وقالت: إن هذه جارية حدثة، وأردت لها ألين عيشاً من عمر.

فقال لها: علي أن أكفيك.

وخرج من عندها، فدخل على عمر, فقال: بالرفاه والبنين. فقد بلغني ما أتيته من صلة أبي بكر في أهله، وخطبتك أم كلثوم.

فقال: قد كان ذاك.

قال: إلا أنك يا أمير المؤمنين رجل شديد الخلق على أهلك، وهذه صبية حديثة السن، فلا تزال تنكر عليها الشيء فتضربها، فتصيح، فيغمك ذلك وتتألم له عائشة، ويذكرون أبا بكر، فيبكون عليه، فتجدد لهم المصيبة ـ مع قرب عهدها ـ في كل يوم.

فقال له: متى كنت عند عائشة، وأصدقني؟!.

فقال: آنفاً.

فقال عمر: أشهد أنهم كرهوني، فتضمّنت لهم أن تصرفني عما طلبت، وقد أعفيتهم.

فعاد إلى عائشة، فأخبرها بالخبر، وأمسك عمر من معاودة خطبتها[1].

إشارات ودلالات:

1 ـ إن هذه الرواية أشارت إلى ما ذكرته رواية تقدمت من أن لعمرو بن العاص نشاطا في أمر زواج أم كلثوم بنت أمير المؤمنين «عليه السلام»، وأنه قد أشار على عمر بالزواج منها.

2 ـ تحدثت رواية كنا قد تحدثنا عنها في فصل سابق عن أن أم كلثوم قالت لأبيها علي «عليه السلام»: إنها تحب أن تصيب ما يصيب النساء من الدنيا، وأنها طلبت أن يجعل الأمر بيدها. فهددها علي «عليه السلام» بالهجران لها، ولأخويها الحسن والحسين «عليهما السلام»..

وهذه القصة تقول أيضاً: إن أم كلثوم بنت أبي بكر قد خطبها عمر، ولكنها أحبت أن تصيب من الدنيا، وتريد رجلاً يصب عليها المال صبا..

3 ـ قد تضمنت هذه الروايات: أن عمر لا يتورع عن ضرب

---

(1) أعلام النساء ج4 ص250 و 251.

نسائه حتى في كل يوم. وأنه كان فيه غلظة، ولا يقدر أحد أن يرده عن خلق من أخلاقه..

4 - إن أم كلثوم بنت أبي بكر قد كانت صغيرة أيضا..

5 - إنه قد بذلت محاولات لرده عن خطبتها حتى تمكنوا من ذلك في نهاية الأمر.. بتوسيط عمرو بن العاص، أو المغيرة بن شعبة، أو كليهما ولعله هو الأولى والأرجح.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على محمد وآله الطاهرين.

كلمة أخيرة:

وإذ قد انتهى بنا البحث إلى هذا الحد، فقد ظهر للقارئ الكريم أن من غير البعيد أن يكون الزواج إلى حد إجراء صيغة العقد قد تم فيما بين أم كلثوم رضوان الله تعالى عليها وبين عمر.. وذلك في أجواء من الإلحاح، بل والتهديد البالغ حد الإكراه.

ولكن تبقى سائر الدعاوى تتردد بين حالتين: فهي إما مكذوبة ومختلقة من أساسها، أو محرفة تحريفاً ظاهراً بيّناً، من قِبَل أولئك المغرضين، الذين أفادوا واستفادوا من حالة التشابه بين الأسماء.. فكان الخلط المتعمد فيما بينهما لأسباب لا تخفى على الخبير، والناقد البصير.

وربما يكون البعض قد وقع في الإشتباه من دون قصد وعمد منه، فاغتنمها الآخرون فرصة. حيث وافق ذلك هوى نفوسهم، وانسجم مع دواعي التعصبات أو العصبيات لديهم.

ولكن وبعد أن ظهر وجه الحق، فإن الإصرار من أي كان من الناس على الأخذ بما يخالفه يصبح من دون مبرر معقول، وبلا وجه مقبول..

عصمنا الله من الزلل في القول وفي العمل.. والحمد لله، والصلاة والسلام على عباده الذي اصطفى محمد وآله الطاهرين.

أواسط شهر صفر 1423 هـ. بيروت

جعفر مرتضى العاملي

1 ـ المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

ـ ألف ـ

إثبات الهداة، للحر العاملي، المطبعة العلمية، قم إيران.

أخبار الزينبات، للعبيدلي، نشر مكتبة المرعشي النجفي، قم.

الأذكياء، لابن الجوزي، ط سنة 1408 هـ. ق ط دار الجيل.

الأربعين، للرازي.

الأربعين، للماحوزي تحقيق السيد مهدي الرجائي، قم المقدسة، إيران.

1 ـ الإرشاد للمفيد، ط الحيدرية، النجف الأشرف، العراق، سنة 1392هـ.ق وط سنة 1381هـ.ق، وط قم، إيران. وط سنة 1399هـ.ق. مؤسسة الأعلمي، بيروت، لبنان.

إرشاد الساري للقسطلاني، ط الأميرية بولاق مصر ط 1304 بالأوفست عنها دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

الإستغاثة لأبي القاسم الكوفي.

الإستيعاب، لابن عبد البر القرطبي، مطبوع بهامش الإصابة،

سنة 1328هـ.ق، دار المعارف، مصر.

أسد الغابة، لابن الأثير الجزري، ط سنة 1308هـ.ق، ثم نشر مؤسسة إسماعيليان، طهران، إيران.

أسنى المطالب للجزري، مطابع نقش جهان، ايران.

2 - الإصابة، لابن حجر العسقلاني، ط سنة 1328هـ.ق، دار المعارف، مصر.

أعلام النساء، لعمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة بيروت لبنان ط 1984.

أعيان الشيعة، للسيد محسن الأمين العاملي، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان.

إفحام الأعداء والخصوم، السيد ناصر حسين، مكتبة نينوى الحديثة، طهران.

الإمتاع والمؤانسة، لأبي حيان التوحيدي، دار ومكتبة الحياة، بيروت.

أم كلثوم، لعلي محمد دخيل.

3 - أنساب الأشراف، ط ليدن، وط دار المعارف بمصر، سنة 1359هـ.ق، وط لبنان سنة 1394و1397هـ.ق.

الأنساب للسمعاني، ط سنة 1408 هـ. ق، دار الجنان، بيروت، لبنان.

4 ـ الإيضاح، لابن شاذان، ط سنة 1392هـ.ق، جامعة طهران، إيران.

ـ ب ـ

5 ـ بحار الأنوار، للعلامة المجلسي، ط سنة 1385هـ.ق، إيران، والطبعة الحجرية، وط سنة 1403هـ.ق، مؤسسة دار الوفاء، بيروت، لبنان.

البدء والتاريخ، للمقدسي، ط سنة 1988م.

البداية والنهاية، لابن كثير الحنبلي، ط سنة 1413هـ، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، وط سنة 1966م.

براءة آدم حقيقة قرآنية، للمؤلف، ط المركز الإسلامي للدراسات، سنة 1422هـ. بيروت، لبنان.

بطلة كربلاء، لبنت الشاطئ، ط بيروت.

6 ـ بهج الصباغة، للشيخ محمد تقي التستري، ط سنة 1397هـ.ق.

ـ ت ـ

تاريخ الإسلام، للذهبي، مطبعة المدني، القاهرة، وط دار الكتاب العربي، بيروت، ودار الكتاب اللبناني، بيروت، ودار الكتاب المصري، مصر.

تاريخ الأمم والملوك، لمحمد بن جرير الطبري، ط الاستقامة،

مصر، وط ليدن، وط دار المعارف بمصر.

تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، نشر دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.

تاريخ الخميس، للديار بكري ط سنة 1383 هـ. مصر.

تاريخ عمر بن الخطاب، لابن الجوزي، منشورات دار إحياء علوم الدين.

تاريخ المدينة، لابن شبة، ط المدينة المنورة، الحجاز، وبالأوفست دار الفكر سنة 1410 هـ. قم، ايران.

تاريخ مواليد الأئمة ط مكتبة بصيرتي، قم.

تاريخ اليعقوبي، لابن واضح، ط دار صادر، بيروت، لبنان، وط النجف، العراق.

التحفة اللطيفة، للسخاوي، دار الكتب العلمية، ط سنة 1993/1414، بيروت، لبنان.

تحقيق حول أول زيارة أربعين للإمام الحسين(ع) (فارسي) محمد علي القاضي الطباطبائي.

تذكرة الخواص لسبط ابن الجوزي، ط سنة 1383، الحيدرية، النجف، العراق.

التراتيب الإدارية، للكتاني، ط دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزي الكلبي، دار الكتاب العربي بيروت ط 4 1983/1403.

التفسير المنسوب للإمام العسكري، ط مؤسسة الإمام المهدي، قم، إيران.

تفسير القرآن العظيم، لابن كثير، دار الفكر بيروت، لبنان.

تفسير النسفي (هامش تفسير الخازن) دار المعرفة بيروت، لبنان.

تفسير النيشابوري، بهامش (جامع البيان) دار المعرفة بيروت، لبنان.

تكملة تاريخ الطبري لمحمد بن عبد الملك الهمداني ط دار المعارف، مصر.

التمهيد لابن عبد البر ط سنة 1967/1387.

التمهيد للباقلاني.

تهذيب الأحكام، للشيخ الطوسي رحمه الله، ط النجف الأشرف، العراق، ثم سنة 1390هـ.ق، إيران.

تهذيب تاريخ دمشق، لعبد القادر بدران، ط سنة 1399هـ.ق، دار المسيرة، بيروت، لبنان.

- ج -

جامع كرامات الأولياء للنبهاني ط سنة 1411 هـ المكتبة الثقافية بيروت، لبنان.

الجامع لأحكام القرآن للقرطبي دار إحياء التراث العربي بيروت، لبنان.

الجواهر الحسان.

جواهر الكلام، للشيخ محمد حسن النجفي رحمه الله، ط سنة 1981م، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

- ح -

حاشية السندي على سنن ابن ماجة.

حق اليقين للسيد عبد الله شبر ط سنة 1352 هـ. ق. مطبعة العرفان صيدا، لبنان ونشر الأعلمي، طهران، إيران.

7 - حلية الأولياء، لأبي نعيم الأصفهاني، ط سنة 1387هـ.ق، بيروت، لبنان.

حياة الإمام علي لمحمود شلبي.

حياة الحيوان ط دار القاموس الحديث، ط الشريف الرضي قم المقدسة 1368 هـ. ش.

8 ـ حياة الصحابة، للكاند هلوي، ط سنة 1392هـ.ق، دار النصر للطباعة، القاهرة، مصر.

- خ -

الخرائج والجرائح، للراوندي، ط حجرية مصطفوي، إيران، وطبعة أخرى جديدة صدرت في قم، إيران.

الخصائص للسيوطي دار الكتاب العربي بيروت، لبنان.

- د -

9 - الدر المنثور في التفسير بالمأثور، للسيوطي، ط سنة 1377هـ.ق.

الدر المنثور في طبقات ربات الخدور، لزينب فواز دار المعرفة بيروت ط2 أوفست بولاق 1312 هـ.

10 - دلائل الصدق، للشيخ محمد حسن المظفر، ط سنة 1395هـ.ق، قم، إيران.

دلائل النبوة للبيهقي دار الكتب العلمية بيروت ط1 1985/1405.

- ذ -

ذخائر العقبى، لأحمد بن عبد الله الطبري، ط سنة 1974م، دار المعرفة، بيروت، لبنان.وقم المقدسة بلأوفست عن ط مصر.

الذرية الطاهرة للدولابي ط جامعة المدرسين قم المقدسة، إيران.

- ر -

رسائل المرتضى إعداد السيد مهدي الرجائي دار القرآن الكريم

قم المقدسة، إيران ط سنة 1405 هـ ق.

- ز -

زينب القدوة والرمز.

- س -

السرائر لابن إدريس ط جماعة المدرسين قم، إيران 1417 هـ.

سر العالمين منسوب للغزالي ط سنة 1385 هـ مطبعة النعمان النجف الأشرف، العراق.

السر المكتوم.

سنن سعيد بن منصور ط دار الكتب العلمية بيروت، لبنان.

سنن النسائي ط دار إحياء التراث بيروت وط 1 دار الفكر بيروت أوفست عن ط 1348 في القاهرة، مصر.

السنن الكبرى للبيهقي ط سنة 1344هـ. الهند.

سنة الهداية لهداية السنة (فارسي).

السيدة زينب لحسن قاسم.

السيرة النبوية لابن اسحاق، ط اسماعيليان قم المقدسة، إيران أوفست دار الفكر دمشق تحقيق سهيل زكار.

سير أعلام النبلاء، للذهبي، ط سنة 1406هـ.ق، مؤسسة الرسالة، بيروت.

السيرة الحلبية، للحلبي الشافعي، ط سنة 1220هـ.ق.

السيرة النبوية لابن هشام، ط بمكتبة المصطفوي قم المقدسة أوفست عن ط مصر مصطفى البابي الحلبي 1936/1355.

- ش -

الشافي للسيد المرتضى رحمه الله ط2 تحقيق السيد عبد الزهراء الخطيب 1410 هـ.

11 - شرح الأخبار، للقاضي النعمان، ط سنة 1414هـ.ق، دار الثقلين، بيروت، لبنان.

شرح الزرقاني على المواهب اللدنية دار الكتب العلمية ط سنة 1417هـ 1996م. بيروت، لبنان.

12 - شرح نهج البلاغة، لابن أبي الحديد المعتزلي، ط سنة 1385هـ.ق، مصر، وط سنة 1963و1966 وما بعدها، دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان. ودار الجيل ط1 1407هـ.

- ص -

صحيح البخاري، لمحمد بن إسماعيل البخاري، ط مصر سنة 1309هـ.ق. وط دار الفكر سنة 1401هـ.ق.

صحيح مسلم، ط محمد علي صبيح وأولاده، سنة 1334هـ.ق، مصر. وط دار الفكر، بيروت، لبنان.

الصراط المستقيم، للبياضي العامليـ ط سنة 1384هـ.ق، المكتبة المرتضوية، النجف الأشرف، العراق.

صفة الصفوة لابن الجوزي ط سنة 1389هـ دار الوعي، حلب، سوريا.

13 - الصوارم المهرقة، للقاضي التستري، ط سنة 1367هـ.ق، إيران.

الصواعق المحرقة لابن حجر الهيثمي المكي سنة 1403هـ دار الكتب العلمية ودار الطباعة المحمدية القاهرة، مصر.

- ط -

الطبقات الكبرى، لابن سعد، ط ليدن، وط صادر وطبع بيروت سنة 1388هـ.ق.

14 - الطرائف، لابن طاووس، ط سنة 1400هـ.ق، مطبعة الخيام، قم، إيران.

- ع -

15 - العبر وديوان المبتدأ والخبر، لابن خلدون، ط سنة 1391هـ.ق، ط الأعلمي، بيروت، لبنان.

العثمانية للجاحظ دار الكتاب العربي مصر 1955/1374.

16 - العقد الفريد، لابن عبد ربه الأندلسي، ط سنة 1384هـ.ق، دار الكتاب العربي، وطبع الاستقامة.

العمدة لابن البطريق ط مؤسسة النشر الإسلامي قم، إيران سنة 1407 تحقيق الدامغاني.

عمدة الطالب لابن عنبة ط سنة 1380 هـ ط الحيدرية النجف

الأشرف.

عمدة القاري للعيني منشورات دار إحياء التراث العربي بيروت، لبنان.

العوالم، للشيخ عبد الله البحراني رحمه الله، ط مدرسة الإمام المهدي، سنة 1405هـ.ق، قم، إيران.

عيون الأخبار، لابن قتيبة، ط سنة 1383هـ.ق، المؤسسة المصرية العامة.

- غ -

17 - الغدير، للعلامة الأميني، ط سنة 1397هـ.ق، دار الكتاب العربي، بيروت.

الغيبة للنعماني، مكتبة الصدوق، طهران ايران.

- ف -

فاطمة الزهراء للعقاد.

18 - فتح الباري، للعسقلاني، ط سنة 1300هـ.ق، بولاق، مصر، تم نشر دار المعرفة، بيروت، لبنان.

فتح القدير للشوكاني دار المعرفة بيروت، لبنان.

الفتوحات الإسلامية لاحمد زيني دحلان ط مصطفى محمد، مصر.

- ق -

19 - قاموس الرجال، للمحقق الشيخ محمد تقي التستري، ط سنة 1379هـ.ق، مركز نشر الكتاب، طهران، إيران.

- ك -

الكافي، للكليني، ط سنة 1377هـ.ق، الحيدري، طهران، إيران، والمطبعة الإسلامية، سنة 1388هـ.ق، طهران، إيران.

الكامل في التاريخ، لابن الأثير، ط دار صادر، سنة 1385هـ.ق، بيروت، لبنان.

الكشاف للزمخشري عدة طبعات ومنها نشر دار الكتاب العربي بيروت.

كشف الخفاء ومزيل الالباس للعجلوني دار إحياء التراث العربي ط سنة 1351 هـ بيروت، لبنان.

كشف المحجة لابن طاووس سنة 1370هـ المطبعة الحيدرية النجف الأشرف، العراق.

كنز العمال، للمتقي الهندي، ط سنة 1992م. مؤسسة الرسالة.

- م -

مآثر الإنافة للقلقشندي تحقيق عبد الستار فراج التراث العربي الكويت 1964.

مأساة الزهراء شبهات وردود لجعفر مرتضى ط سنة 1417هـ 1997م. دار السيرة بيروت، لبنان.

20 - المبسوط للشيخ الطوسي، ط سنة 1387هـ.ق، المطبعة الحيدرية، طهران.

المجدي في أنساب الطالبيين لعلي بن محمد العلوي العمري مطبعة سيد الشهداء سنة 1409هـ.

مجمع الزوائد، للهيئمي، ط سنة 1367م، نشر دار الكتاب، بيروت، لبنان.

المجموع شرح المهذب، لابن شرف النووي، مكتبة الإرشاد، جدة، الحجاز.

المحبر لابن حبيب المكتب التجاري بيروت، لبنان.

مختصر تاريخ دمشق لابن منظور دار الفكر دمشق، سوريا ط1 1984/1404.

مختصر جامع بيان العلم.

المختصر في أخبار البشر لأبي الفداء، ط دار المعرفة بيروت، لبنان.

مدينة المعاجز للبحراني مكتبة المحمودي طهران، إيران أوفست 1290هـ.

المراجعات للسيد شرف الدين ط سنة 1402 هـ وطبعة أخرى.

مرآة العقول، للمجلسي، دار الكتب الإسلامية، طهران، إيران.

مرقد العقيلة زينب لمحمد حسين السابقي ط سنة 1399هـ.

مروج الذهب، للمسعودي، ط سنة 1965م، دار الأندلس، بيروت، لبنان.

المسائل السروية (مصنفات المفيد) نشر المؤتمر العالمي للشيخ المفيد سنة 1413هـ قم، إيران.

المسائل العكبرية (مصنفات المفيد) نشر المؤتمر العالمي للشيخ المفيد سنة 1413هـ قم، إيران.

21 - المستدرك على الصحيحين، للحاكم النيسابوري، ط سنة 1342هـ.ق، الهند.

المستطرف للأبشهي ط دار الجيل سنة 1413هـ.

مسند أحمد بن حنبل ط سنة 1313هـ ونشر دار صادر والمكتبة الإسلامية بيروت، لبنان.

المصنف، لابن أبي شيبة، ط الهند، وط دار الفكر، بيروت، لبنان، سنة 1409هـ.ق.

المصنف، للصنعاني، ط سنة 1390هـ.ق.

المعارف، لابن قتيبة، ط سنة 1960م، دار الكتب بمصر، وط سنة 1390هـ.ق، دار إحياء التراث العربي، بيروت، مصر.

معالي السبطين للحائري.

22 - معاني الأخبار، للشيخ الصدوق، ط سنة 1361هـ.ق،

جماعة المدرسين، قم، إيران، وط مكتبة المفيد، قم، إيران.

مع بطلة كربلاء لمحمد جواد مغنية، ط دار التيار الجديد، ودار الجواد سنة 1412هـ. بيروت.

المعجم الكبير للطبراني دار إحياء التراث العربي بيروت، لبنان.

23 - الملل والنحل للشهرستاني، ط سنة 1387هـ.ق، مصر.

مناقب آل أبي طالب، لابن شهرآشوب، ط الحيدرية، النجف الأشرف، العراق، وط مصطفوي، المطعبة العلمية، قم، إيران.

24 - مناقب الإمام علي بن أبي طالب، لابن المغازلي، ط سنة 1394هـ.ق، طهران.

المنمق لابن حبيب ط1 الهند 1964/1384.

منهاج السنة لابن تيمية أوفست عن ط1 بولاق 1322 بيروت، لبنان.

مهذب الروضة الفيحاء في تواريخ النساء لياسين بن خير الله الموصلي.

ميزان الاعتدال، للذهبي، ط دار المعرفة، بيروت، لبنان.

- ن -

نزهة الأنام في محاسن الشام، لعبد الله بن محمد البدري، طبع

مصر سنة 1341هـ.

نساء أهل البيت لخليل جمعة.

25 - النص والاجتهاد، للسيد عبد الحسين شرف الدين، ط سنة 1386هـ.ق، كربلاء، العراق.

نظام الحكومة النبوية راجع (التراتيب الإدارية).

نهاية الأرب للنويري أوفست عن ط1 مصر 1933/1351.

نور الأبصار للشبلجي الشافعي مطبعة عاطف مصر.

- و -

26 - وسائل الشيعة، للحر العاملي، ط سنة 1385هـ.ق، المكتبة الإسلامية، إيران.

وفاة زينب للشيخ جعفر النقدي، تلخيص الشيخ فرج آل عمران القطيفي.